الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٥**

الجمعة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطُحب السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى المنصة.

الرئيس فيونيس (تكلم بالإنكليزية): نضطلع اليوم، نحن قادة العالم، بمسؤولية كبيرة. تريد الشعوب التي تمثلها الأمم المتحدة أن ترى إن كنا قادرين على تحويل عالمنا من أجل التغلب على الفقر وضمان حياة كريمة للجميع. يتعين إبلاغ الشعوب التي نمثلها في الوطن بأن جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة عملوا معا لوضع هذه الخطة العالمية حقا. إن نطاق التحديات الراهنة واسع جدا وآفاق رؤيتنا واسعة جدا بحيث لا يمكن لأي بلد يعمل بمفرده أن يحققها. سوف نساعد في القيام بذلك عن طريق العمل معا بفعالية. كلنا معا، بصورة أو بأخرى، وينبغي لنا جميعا أن نعمل على تفعيل هذه الخطة الطموحة. إن لم يتم التصدي للتحديات، فسوف تزداد صعوبة بمرور الوقت. هذا هو سبب وجودنا هنا لتقديم التوجيه بشأن سبيل المضي قدما. تعكس الخطة الجديدة التحديات المشتركة على قدم المساواة في مجالي وضع السياسات والتنفيذ.

وهي تتيح لنا مقصدا مشتركا والوسيلة الشاملة لبلوغه.

لقد درست البيولوجيا. ولكن لا يلزم أن يكون المرء متخصصا في البيولوجيا ليساوره القلق بشأن تغير المناخ

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث الهواء وتوفير مياه الشرب المأمونة، ولا أن يكون محاميا أو رجل دولة ليعرف أن توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وإقامة الحكم الرشيد والعدالة واحترام حقوق الإنسان أمور ستصب في صالح الجميع.

ومن الإنجازات الجماعية العظيمة أن يتم تسليط الضوء على سيادة القانون والحكم الرشيد والاعتراف بهما باعتبارهما مبادئ عالمية في خطة التنمية الجديدة. وبحكم تجربتنا في المرور بمرحلة انتقالية، فقد وجدت لاتفيا أن هذه المبادئ تشكل العمود الفقري للتحول الاجتماعي والاقتصادي وينبغي ترسيخها في منظومة القيم الوطنية، تعزيزا لعدم التسامح مطلقا إزاء الفساد. وإذا كانت منظومة العدالة لا تقوم بوظيفتها والإدارة العامة غير كفؤة وتفتقر إلى الشفافية، وإذا تجاهلت الحكومة حقوق الإنسان، فإن ذلك يقوض ذات الأسس اللازمة لبناء مجتمع ينعم بالسلام والأمن.

وتتيح التكنولوجيا الحديثة والحوكمة الإلكترونية فرصة فريدة لبناء الثقة بين صانعي السياسات والمجتمع المدني. وفي لاتفيا، يمكن للمواطنين اقتراح مبادرات على البرلمان عن طريق منصة إلكترونية لتقديم الالتماسات، وإذا جمعت مبادرة مقترحة توقيعات كافية، يمكن سن الفكرة في شكل قانون.

وتشكل العمليات السياسية الشاملة للجميع والاستجابة للاحتياجات العامة جزءا من نسيج المجتمعات المستقرة والعادلة، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات اللواتي يمثلن نصف سكان العالم. وتتيح الخطة الجديدة لنا جميعا فرصة للحد من استمرار أوجه عدم المساواة وأشكال التمييز والعنف التي تواجهها النساء والفتيات في العالم على أساس يومي. والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ليسا مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل إنهما يسهمان في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ونحن في لاتفيا قد شهدنا مدى جدوى ذلك الأمر. فالنساء يتولين مناصب حكومية رفيعة ويصلن إلى أعلى المناصب في إدارة الأعمال التجارية. ولاتفيا لديها سابع أعلى نسبة من النساء في مناصب الإدارة العليا والوسطى في العالم. وقد تم تمكين المرأة في لاتفيا بسبب دعم الدستور ونظامنا التعليمي والرأي العام لهذا الهدف. فعندما يكون هناك تكافؤ في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء، تسير المجتمعات بصورة أفضل. وعلى الصعيد المحلي، فإننا ندعم المساواة بين الجنسين لإدراكنا أن القيام بذلك يبني دولة أقوى. وبالمثل، فإن الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها قيمة عالمية يجعل الأمم المتحدة أقوى. وعندما تتساوى حقوق المرأة والرجل في المشاركة والاضطلاع بالأدوار القيادية على جميع المستويات، سيصبح المجتمع الدولي أقوى وأكثر كفاءة.

ونحن اليوم نتفهم حقيقة بسيطة، ألا وهي، أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه كوكب الأرض حاليا ومستقبلا إنما هي تحديات مترابطة. ويجب أن ننسق جهودنا بشكل أكبر في التصدي لهذه التحديات. وعلى الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي التأكيد على أن أهداف التنمية المستدامة قد وضعتها جميع البلدان وأنها تنطبق على الجميع. وينبغي أن يخضع كل بلد للمساءلة عن تنفيذ هذه الأهداف البالغة الأهمية. ولكل منا دور حاسم ينبغي أنه يضطلع به في رسم مسار التاريخ.

إننا نتطلع إلى مرحلة – بعد ١٥ عاما من الآن – يمكننا خلالها أن نذكر بفخر أننا قد أتحنا للناس فرصة حقيقية لتجاوز خط الفقر وأننا حققنا ذلك على نطاق عالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على بيانه.

اصطُحب السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى المنصة.

الرئيس سانشيز سيرين (جمهورية السلفادور) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة لشعب السلفادور، فإن مؤتمر قمة اليوم – الذي سيحدد مصير البشرية – يُعقد في عام ذي طابع خاص، وهو عام تطويب شهيدنا الأسقف أوسكار أرنولفو روميرو إي غالداميس. وسيساعد تطويب صوته الذي بلغ مسامع العالم أجمع في تحقيق أهداف هذا الاجتماع الدولي. لقد عمل المونسنيور روميرو وجاد بحياته من أجل مُثُل العدالة والكرامة الإنسانية ذاتها التي نقترحها اليوم. كما ترشدنا رسالة الشجاعة والسلام التي سعى روميرو المبارك لإيصالها في مؤتمر القمة هذا وتوفر لنا الزخم لبناء الرفاه والسعادة في العالم.

وبالنيابة عن حكومة السلفادور، أود أن أقول إننا فخورون بأن نكون جزءا من هذه اللحظة التاريخية للبشرية. فنحن نبدأ اليوم مرحلة جديدة نتعهد فيها بألا يتخلف أحد عن الركب، وذلك باعتماد خطة للتنمية المستدامة ذات طابع عالمي (القرار ١/٧٠). ونحن نستند إلى الجهود الكبيرة التي بُذلت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي سمحت بإحراز تقدم كبير حتى لو لم تتحقق جميع الأهداف على الصعيد العالمي.

وفي السلفادور، أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أننا واجهنا قدرا هائلا من الصعوبات البيئية والاقتصادية ونوبات الجفاف،والزلازل والعواصف المدارية، مثل العاصفة المدارية ١٢– هاء، والتي تسببت في إلحاق ضرر تعادل قيمته ٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أحرزت السلفادور تقدما هاما في السنوات الأخيرة في القضايا الاجتماعية، وحققت معظم الغايات المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ٢٠٠٩، قررنا أن نجعل القضايا الاجتماعية الأولوية الرئيسية للدولة من خلال تنفيذ سياسات عامة ذات صلة بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي المنصف والسلامة العامة وحماية البيئة. وعندما تولت حكومتي السلطة، في عام ٢٠١٤، عززنا قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية وحسنا نظام توفير الحماية للبيئة ونعمل تدريجيا على إصلاح النظم الإيكولوجية المتضررة. وعززنا أساس منظومة للحماية الاجتماعية الشاملة مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الداعمة للفئات الضعيفة وعلى تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ونحن فخورون بأن نخبر العالم الآن بأن جميع طلبة المدارس العامة في السلفادور يحصلون على المواد التعليمية والزي المدرسي والأحذية والأغذية مجانا. وقد نجحنا في تعميم خدمات صحة عامة ذات نوعية جيدة بلمسة إنسانية. وفي عام ٢٠١٢، تجاوزنا هدف الحد من عدد الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع. وبحلول عام ٢٠١٣، كان التعليم الابتدائي قد شمل ٩٣ في المائة من السكان الذين تتوفر فيهم شروط الأهلية لذلك، وعملنا من أجل القضاء على الأمية وذلك بفضل ما أبداه الآلاف من المتطوعين الشباب من التزام. وتجاوزت السلفادور الأهداف المتعلقة بخفض معدل الوفيات النفاسية وزيادة نسبة الأسر المعيشية التي تتوفر لها مياه الشرب المأمونة، وبتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسنواصل العمل في سبيل الأهداف الإنمائية المتفق عليها والأهداف الجديدة التي اعتمدناها اليوم.

إن البشرية تمر بتحولات ضخمة في جميع المجالات، وثمة توافق متزايد في الآراء بين الدول على وجوب أن تجعل التنمية – في جميع الأوقات – الإنسان في محور التركيز وأن يشكل الغاية النهائية لأهدافها.

واستناداً للتجارب المؤلمة من الحروب والصراعات التي عانت منها بلدان عديدة، بما فيها بلدنا، يجب أن نلتزم التزاما مسؤولا وشجاعا بالحياة وبناء السلام.

إن الحياة على هذا الكوكب، بكل تنوعها البيولوجي والثقافي، لا تزال في خطر. فالطبيعة الأم تلفتنا إلى قرون من سوء المعاملة التي عرّضناها إليها. ومؤتمر القمة هذا يمثل فرصة لم يسبق لها مثيل، لأن القرار الذي اتخذناه هو أول قرار صيغ مع اسهامات قدمها كل بلد، وهو ينطوي على المشاركة النشطة من المجتمع المدني. وثمة فرصة سانحة لنا كي نقرر معا السبيل نحو تحسين حياة شعوبنا. ونحن نغتنم هذه الفرصة. وقد علمتنا التجربة أنه بغية تحقيق التنمية المستدامة الأساسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحقق المساواة في ما بين البلدان والمناطق، مع احترام السيادة ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، فضلا عن نقاط الضعف لدى البلدان والمشاكل الخاصة بها.

ونحن نعلم أنه بغية الوفاء بخطة ما بعد العام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري بناء نموذج جديد للتعاون الدولي، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب، وتغيير الهيكل الحالي لتمويل التنمية. ومن الضروري أن يستند استعراض نظام تمويل التنمية إلى رؤية شاملة ومتعددة الأوجه بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المحتم أيضا أن تكون البلدان النامية ممثلة على النحو الواجب في عملية استعراض هيكل النظام المالي من أجل زيادة مشاركتها في تحديد المعايير الدولية وصياغتها، وفي صنع القرار.

وتعكف حكومة السلفادور على تنفيذ خطة خمسية للتنمية، بالاستناد إلى الروح التي جسدها مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠. وبغية تحقيق هذه الخطة، نحن نعتمد على الدعم والمساعدة القيّمَين من البلدان الصديقة والشركاء الاستراتيجيين الذين نعمل معهم على تنفيذ مشاريع ذات تأثير كبير، مثل مدينة النساء، وبرنامج FOMILENIO II، وهو برنامج لتوليد الطاقة النظيفة، ومدينة الأطفال والمراهقين، وبرنامج بعنوان ”صبي وفتاة وحاسوب“، والكثير غيرها في مجالات الصحة، والسلامة العامة، والعدالة، والإدماج الاجتماعي، وفي مجالَي تعزيز الحوار والتفاهم الوطني، وهما عاملان رئيسيان لتعميق الديمقراطية.

وأرحب على وجه الخصوص بالدعم الذي ساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بلدي. ونأمل أن يواصل شركاؤنا إسهامهم القيّم في كفالة امتثالنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأنا على اقتناع بأننا لن نتوصل إلى تحقيق الأهداف والمرامي المحددة للسنوات الخمس عشرة المقبلة إلاّ عن طريق توحيد الارادات والقدرات والموارد.

في الختام، أود التأكيد على أن الالتزامات التي نتعهدها اليوم لا تنطبق على الأجيال المقبلة فحسب. إنها ضرورية للجيل الحالي أيضا. وأدعو الجمعية العامة إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال مع الشعور بالتماسك والشجاعة والأمل، ومن دون تردد. هذا ما تتوقعه شعوبنا منا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية السلفادور على خطابه.

اصطحب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية توغو.

اصطحب السيد فاوري إسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو، إلى المنصة.

الرئيس غناسينغبي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد بالخطوة الهامة التي اتخذتها أسرة الأمم المتحدة العظيمة صوب تناول الرؤية العالمية للتنمية بعد عام ٢٠١٥ المنصوص عليها في القرار ١/٧٠. وحتى لو كان التقدم المحرز متواضعا وغير

متكافئ، فإن التقدم الذي أحرزته المناطق المعنية إلى الآن يفتح الطريق أمامنا للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي نرسيها اليوم بحيوية متجددة.

العامل الأول للنجاح في تحقيق الأهداف الجديدة هو أن تمتلكها الشعوب التي نمثلها في مؤتمر القمة هذا. وإذا أردنا أن نحقق خطتنا بالكامل، فنحن بحاجة إلى تكييف الأهداف مع السياقات الإقليمية والوطنية، ومع تنوع ثقافاتنا. وفي هذا السياق، يسرني أن صاحب القداسة البابا فرانسيس استطاع أن يتشاطر وإيانا باستفاضة صباح هذا اليوم (انظر A/70/PV.3) رأيه العادل بشأن المتطلبات الأخلاقية والإنسانية والدينية التي يجب ألاّ نغفل عنها في سعينا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وفي السياق نفسه، يجب أن نولي اهتماما وثيقا للنداء العاجل الذي أطلقه أساقفة أفريقيا ومدغشقر في حزيران/يونيه ٢٠١٥. فلقد أعربوا من خلال هذا النداء عن اقتناعهم بأن التنمية التي تطمح شعوبنا إليها بإخلاص لا يمكن أن تتحقق على حساب قيمها الأساسية، بما في ذلك الحياة والأسرة. لهذا السبب، يوفر لنا أساقفة أفريقيا ومدغشقر رؤية أكثر تكاملا للإنسان بحيث تراعي التراث الثقافي الغني لأفريقيا والقيم الأخلاقية التي لا تزال ملتزمة بها.

وأيا كانت نتائج بلداننا منفردة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فالأهم اليوم، على الأرجح، هو معرفة كيفية البناء على مجموع تجارب كل منا بغية مواجهة المستقبل بحزم. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناني للمنظمة لأنها أدخلت بلدي، توغو، في عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسعدنا بشكل خاص أنه تم اختيارنا، إلى جانب بليز، كبلد رائد لتطبيق النهج التخطيطي الجديد المعني بالاندماج في عملية التنمية المستدامة. فمن خلال هذه المبادرة، تمكنت توغو من المساعدة في النظر في خطة عام ٢٠٢٢. كما أنها عززت برنامجها الوطني لبناء القدرات وتحديث الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأثبتت تجربة توغو في هذا الميدان مرة أخرى أن التنمية ترتكز أساسا على العوامل البشرية. لهذا السبب، عقدنا العزم على الالتزام في المدى البعيد بجهود بناء القدرات التي تبذلها الجهات الانمائية الفاعلة على جميع المستويات.

وأود أن أذكّر بمدى ارتباط مصائرنا بعضها ببعض الآن. وفعالية جهود التنمية الوطنية تتوقف أيضا على السياق الدولي. وهي تتوقف على قدرتنا على تحقيق متطلبات الأمن التي بدونها لا يمكن الاضطلاع بالعمل المستدام.

وعندما ندرك تكلفة اقتصاداتنا بسبب انعدام الأمن البحري ووجود المخاطر البيئية الرئيسية التي تحيق بمناطقنا البحرية، نتوصل إلى مجرد استنتاج محتمل واحد: البحار والمحيطات هي في صميم المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وانطلاقا من تلك الملاحظة، اتفقت مفوضية الاتحاد الأفريقي وتوغو على تنظيم مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا عام ٢٠١٦. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة اليوم لأناشد المجتمع الدولي أن يواصل الحشد بغية نجاح مؤتمر لومي الذي نعد له بهمة. وأنا مقتنع تماما بأن هذا النجاح سيمكننا من إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية توغو على بيانه.

اصطحب فخامة السيد فور إيسوزمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحبة الفخامة رئيسة جمهورية شيلي.

اصطحبت صاحبة الفخامة السيدة ميشيل باشلي خيريّا، رئيسة جمهورية شيلي إلى المنصة.

الرئيسة باشلي خيريا (تكلمت بالإسبانية): يسر شيلي التوقيع على هذا الاتفاق، لأنه سيتيح لنا العمل من أجل حاضر ومستقبل أفضل لجميع البلدان التي تتألف منها الجمعية العامة. فمن الآن فصاعدا سيكون لدينا خطة تتصدى للتحديات الكبيرة التي يمثلها الواقع والتي لا تسمح بالمزيد من التأخير. وسيحدد ما نفعله أو ما نخفق في فعله اليوم مصيرنا في العقود المقبلة.

ندرك القيمة الكبيرة للاتفاق الذي تم التوصل إليه لأنه يتناسب مع مطالب العالم الذي نعيشه اليوم ونظرا لأنه تمت صياغته بمشاركة المجتمع المدني، الأمر الذي يمنحه مزيدا من القوة. إن الخطة لم تأت من فراغ وليست مجرد خطة بسيطة. لدينا تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي أتاح لنا تضافر الجهود وتحقيق النتائج فيما يتعلق بالأهداف المشتركة.

فمن بين مختلف الإنجازات التي تحققت في أمريكا اللاتينية، الحد من الفقر بنسبة ٢٠ في المائة وتحسين توزيع الدخل وانخفاض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف وضمان إمكانية حصول الفتيات على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

أما اليوم، وبعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التزمنا بخطة عمل لتنسيق الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونعلم أنه لا بد أن تقترن الإجراءات الفردية التي تتخذها البلدان بالجهود الرامية إلى التعاون، نظرا لحجم التحديات الجديدة وتعقيدها. كما نعلم أن كل بلد يمكن أن يشارك في آليات التمويل المطلوبة، وفقا لقدراته وخصوصياته.

والمسألة تتلخص في أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات، حتى تتسق الجهود التي نبذلها مع الأهداف الإنمائية المستدامة الـ ١٧. إنه التزام نضطلع به في شيلي بإجراء إصلاحات بدأت بالفعل. إن الطريق وعرة، ولكننا نعمل على كفالة تكاليف التعليم الجيد، والمساواة الحقيقية بين الجنسين، والتنمية المنسجمة مع البيئة، وإقامة علاقات متوازنة بين رب العمل والعمال، وذلك حتى يكون هناك أساس متين لتحقيق التماسك الاجتماعي.

ونظراً لأن الأمر يتعلق بالتزامات محددة، على كل بلد أن يركز مواطن قوته على التغيير العاجل الذي يتطلبه عصرنا، والذي يتطلبه هذا الإطار من التعاون. وعلينا جميعا واجب نضطلع به. وعليه ستواصل شيلي مواجهة التحديات العالمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع تعزيز التكامل الاقتصادي والأمن والسلام والبرامج لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وينبغي ألا ننسى أنه في منطقتنا هناك حوالي ٧١ مليون شخص ما زالوا محرومين وأن عدم المساواة ما زالت المشكلة الرئيسية التي يتعين إيجاد حل لها. ويعاني أكثر من ٧,٥ مليون من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، ولا تزال الفجوات الجنسانية قائمة في أماكن العمل وفي مجال المشاركة السياسية. ونحن ملتزمون، بالتعاون مع مجتمع الأمم المتحدة، بالوفاء بتعهدنا بالمضي قدما معا في مكافحة الجوع والظلم وعدم المساواة وتلوث الأرض والمحيطات. ووفقا لما تستوجبه خطة التنمية المستدامة، يجب أن ننظر في الوقت الحاضر من منطلق مسؤولية شخص يقف في مفترق طرق حاسم الأهمية يشكل حتما سلامة شعوبنا وتنميتها.

واليوم يمكننا أن نتخذ الخطوات اللازمة من أجل بناء عالم أكثر عدلا وتحقيق نوعية أفضل للحياة للملايين من سكان العالم. ولكن إذا لم نتصرف بحزم أو وفقا لما تتطلبه خطورة الوضع، لن تتاح لنا بالتأكيد الفرصة للقيام بذلك غدا. هذا هو حجم التحدي الذي تواجهه بلداننا ويواجهه قادتنا. إنه حجم التحدي الذي نتصدى له في خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، والذي يجب أن نواجه أيضا في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس.

اصطحبت صاحبة الفخامة السيدة ميشيل باشلي خيريّا، رئيسة جمهورية شيلي من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحبة الفخامة رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب فخامة السيد آرثر بيتر موثاريك، رئيس جمهورية ملاوي، إلى المنصة.

الرئيس موثاريك (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري وسرور وفد بلدي المشاركة في هذا الاجتماع الذي اعتمدنا فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠).

رحبت ملاوي بالأهداف الإنمائية للألفية لأنها شكلت النقطة المرجعية في مجال السياسات الإنمائية على الصعيد العالمي. ونفذت ملاوي على الصعيد الوطني الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عدد من الاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة الأجل التي وضعناها كبلد. إذ أدمجت تلك الاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة الأجل الأهداف الإنمائية للألفية وكفلت تمويل تنفيذها في إطار الميزانية الوطنية. وبالتالي أدى إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الوطنية إلى تبسيط تنفيذها إذ شكلت جزءا من أنشطة قطاعنا.

وأود الآن أن أنتقل إلى التقدم الذي أحرزته ملاوي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أصبح جليا أن ملاوي لم تتمكن إلا من تحقيق ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، ألا وهي، الحد من وفيات الأطفال؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وكفالة الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية. وعليه لم تتمكن ملاوي من تحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالمسائل الجنسانية، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحسين صحة الأم. ولذلك، بينما تشرع ملاوي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ستكون هناك حاجة ماسة إلى الاهتمام الشديد بجدية بتنفيذ الأهداف المتصلة بالمسائل الجنسانية. ومن شأن ذلك أن يكفل، من بين جملة أمور أخرى، تمكين النساء وإتمام الفتيات لتعليمهن الأساسي.

لقد تعلمنا عددا من الدروس من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها أهمية إضفاء الطابع المحلي على الالتزامات الدولية، واستخدام المؤشرات ”الذكية“ في قياس التقدم المحرز، وقيمة نهج الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة في تنفيذ الأطر الإنمائية، والحاجة إلى الموارد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودور الروابط المشتركة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتأثير الكوارث الطبيعية الناشئة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهمية مواصلة التقدم المحرز متى بدأت عملية التنفيذ.

لقد كانت ملاوي جزءاً لا يتجزأ من المشاورات الحكومية الدولية التي صاغت أهداف التنمية المستدامة. وقد اختير بلدي ليكون أحد ٥٠ بلداً لمشاورات أولية أُجريت لتوفير المعلومات التي شكّلت مناقشات ما بعد عام ٢٠١٥ بشأن ”المستقبل الذي نصبو إليه“. لذا، فإنه ليست لدى ملاوي أية مشاكل مع الوثيقة الختامية لمفاوضات أهداف التنمية المستدامة، لأنها تجسد أماني الملاويين. لذلك، فإنه ليس لديّ أيُّ شك بأنَّ اعتماد ملاوي أهداف التنمية المستدامة بصيغتها الحالية ستخدم مصالح الملاويين.

يدرك بلدي أنَّ إضفاء الطابع المحلي على الالتزامات الدولية سبيل أكيد لتنفيذ تلك الالتزامات، لأنها تُنفَّذ بصفتها جزءاً من الأنشطة القطاعية. وبالنظر إلى ذلك، سيكون إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة جانباً هاماً من إعداد الخلَف لاستراتيجية البلد الإنمائية. أخيراً، ونحن نعتمد أهداف التنمية المستدامة، علينا ألاَّ ننسى الاستفادة من دروس

أوجه النقص في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما بالنسبة إلينا، البلدان النامية.

اصطُحِب السيد آرثر بيتر موثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غيانا.

اصطُحِب السيد ديفيد آرثر غرانغر، رئيس غيانا، إلى المنصة.

الرئيس غرانغر (تكلم بالإنكليزية): إنَّ جمهورية غيانا التعاونية تتشرف بأن تشارك في هذا الاحتفال عالمي النطاق بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ومن دواعي السعادة أن تتزامن هذه المناسبة مع اعتماد خطة التنمية المستدامة التحويلية عالمية النطاق لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وهاتان المناسبتان التوأمان تتيحان لنا الفرصة لكي نؤكد مجدداً عزمنا على احترام المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والتزامنا بتجديد وعدنا بمواصلة التنمية للجميع.

نشرع بهذه الخطة الجديدة بالاستفادة من إنجازات وخبرات بلدان عديدة عبْر العالم، بينها بلدي بالذات، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندرك أننا حين نفعل ذلك، فإنَّ مقتضيات الرصد القوي والفعال، والدمج الكامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والإجراءات المبكرة والمحددة لإنفاذ الشراكة العالمية من أجل التنمية ستحظى بأهمية بالغة.

وغيانا مُدركة حقيقة أنَّ بلوغ أهداف التنمية المستدامة للجميع سيقتضي مستويات رفيعة من الالتزام السياسي. ومؤتمر القمة هذا ليس سوى بداية. وعلينا مواصلة العمل في ما بيننا بصفتنا دولاً في المجتمع الدولي، والعمل سوية مع شعوبنا داخل بلداننا. ووحدة الجهد أساسية لمجابهة الخيارات الصعبة، لكنها ضرورية، التي يجب اتخاذها لبلوغ هدف التنمية المستدامة. وستكون اليقظة مطلوبة منّا بصفتنا قادة، ومن جميع أصحاب المصلحة.

وستكون هناك حاجة إلى منظومة إنمائية وآلية حكومية دولية مستصلَحتين ومنشَّطتَين للأمم المتحدة، بما يشمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي رفيع المستوى، لممارسة المهامّ الجوهرية على نحو يوفِّر الزخم، ويمكّن القابلية للمساءلة ويحقّق تصويب المسار. ويجب أن يكون هناك تكامل سياسات لمعالجة الأولويات والمتطلبات المتنافسة. وإننا نعوِّل على منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم وتوجيه فعالَين في هذا الصدد.

إنَّ جمهورية غيانا التعاونية ترى أنَّ الروح ذاتها من التفهم والتعاون التي واكبت إعداد هذه الخطة ينبغي أن تميِّز تنفيذها. فتحقيق النجاح لن يتطلب أقل من ذلك. وقد أرسينا الأساس لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأساليب التنفيذ الواردة فيها، مع الارتباط ببنود خطة عمل أديس أبابا، ستكون أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. نحن ندرك أنَّ جميع مصادر التمويل ستكون مطلوبة للمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيتعيَّن على جميع البلدان، متقدمة النمو والنامية، أن تؤدي أدواراً إيجابية وفقاً لظروفها وأوضاعها ومواردها المختلفة.

ويمكن للتقدم في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا أن يوفِّر زخماً قوياً لجهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينطبق هذا بشكل خاص على تقديم خدمات مثل تنفيذ عقدٍ اجتماعي عالمي جديدٍ لتقديم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع، زيادة التعاون الدولي في مسائل الضرائب، ضمان استدامة الديون، تكثيف الجهود لإنهاء الجوع وسوء التغذية، ردم الثغرات الحيوية في الهياكل الأساسية، تنفيذ آلية التيسير التكنولوجي واستخدام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

غيانا تدرك الروابط بين السلام والأمن وسيادة القانون والتنفيذ الناجح لهذه الخطة. وهي تدعو جميع الدول إلى تجنُّب اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها في تسوية الخلافات. وتحث غيانا على أن تدعم الصداقة والتفاهم العلاقات بين

الدول، انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي، وبروح متجددة من التضامن والشراكة العالميين.

وغيانا أغنى على المستوى الوطني بفضل الدروس العديدة من خبرتنا الإنمائية الجماعية؛ ولا سيما احتضاننا الطويل لأولوية السعي إلى تحقيق مسارٍ للتنمية المستدامة، بما يشمل التكامل الفعال لأبعادها الثلاثة على جميع المستويات. وستعمل غيانا بلا كلل، وفقاً لخططنا وتطلعاتنا الوطنية، لبناء دولة حديثة، هادئة ومزدهرة، يتشارك فيها جميع المواطنين مكاسب التنمية بالتساوي.

وسياسة غيانا هي ضمان تعليم نوعي شامل وعادل، وتعزيز الفرص للجميع. فالتعليم، الهدف ٤ للتنمية المستدامة، هو أمُّ الأهداف الأخرى. إنه المدخل إلى الحدِّ من التفاوت. والمدخل إلى تمكين النساء والفتيات، وهو الهدف ٥. إنه سيعزز الجهود الوطنية في مكافحة الفقر – الهدف ١. وتحقيقه ضروري لإنهاء الجوع. وفي السنوات الخمس المقبلة، سيكون توفير التعليم النوعي الشامل والعادل وفرص التعلم مدى الحياة للجميع إحدى أهمِّ أولويات التنمية الوطنية لدى غيانا.

ويقع ضمن إرادتنا الجماعية التصدي بنجاح لتحديات عصرنا الكبرى. وتشمل تلك التحديات التخلص من الاتجار بالبشر؛ القضاء على الفقر؛ تعزيز مجتمعات أكثر شمولية وعدالة وسلاماً؛ ومكافحة تغير المناخ. ويجب علينا الاستفادة من روح التفاهم والتعاون لتأكيد التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة. وجمهورية غيانا التعاونية تعلن اليوم دعمها الكامل لتلك الخطة. ونلتزم بأن نعمل دون كلل لتنفيذها الكامل.

ونحن مصممون على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، فهي تمثل أروع تطلعات البشرية. إن العالم الذي نصبو إليه للأجيال القادمة في متناول أيدينا. داخل هذه الأسرة العالمية العظيمة، أي الأمم المتحدة، ينبغي عدم استبعاد أي امرأة، أو طفل، أو أي أحد

اصطُحب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا.

اصطُحب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، إلى المنصة.

الرئيس كينياتا (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والسرور أن أنضم إلى الجمعية العامة في هذا اليوم التاريخي الذي نجتمع فيه من أجل اعتماد الخطة الإنمائية الجديدة. اسمحوا لي أن أثني على الدول الأعضاء وعلى جميع أصحاب المصالح الذين عملوا جميعا بصبر في المفاوضات التي تُوجت بخطة ذات رؤية ثاقبة وطموحة وتحويلية. أود أيضا أن أشكر الجمعية على ثقتها في كينيا بمنحها بلادي شرف المشاركة في رئاسة العملية الحكومية الدولية التي أسفرت عن هذه النتيجة. أعتقد أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) سوف يحفز العمل العالمي على إنهاء الفقر بجميع أشكاله.

قبل خمسة عشر عاما، وفي مؤتمر قمة الألفية، اعتمدنا إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). ومن خلال ذلك الإعلان، اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية والتي من خلالها تعهدنا ببذل كل الجهود من أجل الحد من الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا نحرز تقدما كبيرا في الحد من الفقر. وتم تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، ارتفع إجمالي الدخل، وتحقق انخفاض حاد في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وكذلك تحقق انخفاض في معدلات وفيات الأطفال. وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٣ إلى ما يقارب ٦٥ عاما. وحصلت شعوب العالم النامي على نسبة إضافية من المياه قدرها ٨ في المائة، بينما حصلت على نسبة إضافية من المرافق الصحية المحسنة قدرها ١٥ في المائة.

وبصورة مماثلة، تم انتشال ما يزيد على ١٠٠ مليون شخص من الأحياء الفقيرة.

نعرف أنه اليوم عدد من الفتيات المنتظمات في المدارس على جميع المستويات أكثر من أي أوقت مضى. وينضم المزيد من النسوة إلى صفوف العمالة الرسمية. أود أن أذكر أيضا أنه تم عكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ انخفض عدد الإصابات الجديدة بنسبة ٤٠ بالمائة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٣. وتحققت أيضا إنجازات هامة في مكافحة الملاريا والسل. وبالمثل، تسارعت الجهود الرامية إلى إدارة البيئة العالمية، بالاقتران بتخفيضات كبيرة مبلغ عنها في المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون.

بيد أنه يتعين علينا أن نُقر بأن التقدم المحرز لم يكن متساويا في جميع أنحاء العالم وفي جميع الأهداف. فلا تزال توجد فوارق كبيرة بين بعض البلدان وداخلها. ولا يزال الفقر في المناطق الريفية مرتفعا بشكل غير مقبول داخل البلدان، بينما تبين المؤشرات التقليدية تفشي الفقر في المناطق الحضرية ولا يتم الإبلاغ عنه بشكل كافٍ. ففي بعض أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ترتفع معدلات وفيات النفاس والأطفال. وحتى عند إحراز تقدم، لا يمكن تحمل أنماط الاستهلاك وأثرها على البيئة. ولا يزال العالم معرضا لخطر الآثار السلبية التي يشكلها الاحترار العالمي وتغير المناخ. ولا يزال ملايين الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية.

في كينيا، أحرزنا تقدما كبيرا جدا في العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، منذ اعتماد التعليم الابتدائي المجاني في عام ٢٠٠٣، ارتفعت المعدلات الإجمالية في التسجيل من ٨٨ في المائة إلى ٩٦ في المائة. والأهم من ذلك، أننا حققنا الآن المساواة بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، في حين تحسن بشكل كبير الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.

كذلك اتخذت حكومتي عدة تدابير لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني. على سبيل المثال، من خلال التشريعات والسياسات الحكومية، حيث خصص للنساء ثلث جميع التعيينات في القطاع العام والمناصب التشريعية. وأنشأت الحكومة صندوق المشاريع النسائية، وصندوق أويزو من أجل النهوض بقضية المرأة في الأعمال الحرة. كذلك يخصص بلدي ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من جميع المناصب في القطاع العام للنساء والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. ونواصل تعزيز المهارات الملائمة لزيادة نسبة العمالة في صفوف النساء والشباب.

أما في القطاع الصحي، فقمنا بإلغاء رسوم خدمات الولادة في المرافق الصحية العامة. وتوفر حكومتي أيضا العقاقير المضادة للفيروسات وخدمات المشورة والفحص الطوعية، وكل ذلك جزء من حملة وطنية مستدامة لمكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. تلك التدابير الوقائية والعلاجية المنوعة تكفل تحقيق مكاسب هامة في صحة أمتنا. فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل تحصين الأطفال الرضع الذي تقل أعمارهم عن سنة إلى ٨٥ في المائة، في حين انخفضت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى ٦ في المائة.

وتُظهر الدروس المستقاة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك الكثير مما يمكن تحقيقه عندما يكون تركيز العالم منصبا على الأهداف المشتركة. إن الخطة الجديدة التي اعتمدناها اليوم خطة طموحة للعمل الجماعي من أجل تحويل مصير البشرية وذلك بانتشال جميع الناس من الفقر، بينما نحافظ على حالة من التناغم مع كوكبنا.

ينسجم بدرجة كبيرة العديد من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع تطلعات التنمية في كينيا على النحو المبين في خطة التنمية والتي نسميها رؤية عام ٢٠٣٠. نحن مقتنعون

بأنه، وفقا لهذه الخطة، سوف يتم تحقيق عالم خال من الفقر والجوع في غضون السنوات الخمس عشرة المقبلة. ونعتقد أيضا أن بالإمكان تحقيق عالم تكون فيه التنمية في تناغم مع الطبيعة. لذا فإن الرؤية المتعلقة بالبيئة مترسخة بشكل صحيح في الخطة بوصفها متطلبا أساسيا نحو انتقال مجتمعاتنا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن أهداف هذه الخطة طموحة للغاية. لذلك فهي تتطلب وسائل تنفيذ طموحة بنفس القدر. ومن دون توفر الموارد الكافية من مختلف الأماكن والمؤسسات، ربما لن تتحقق أبدا الخطة التي اعتمدناها اليوم. وبالتأكيد، نقر بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في بلداننا تقع أولا وأخيرا على عاتقنا. ومع ذلك، فإن الموارد المقدمة من شركائنا في التنمية حيوية أيضا. وأحضهم على الزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة للبلدان النامية بوصفها مساعدة إنمائية رسمية. علاوة على ذلك، ينبغي لنا جميعا التطرق إلى المسائل التي أعاقت في الماضي البلدان النامية عن توجيه موارد كافية لسد احتياجات الفقراء. وأعتقد أن الإصلاحات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون والتجارة سوف تساعد على قطع شوط طويل لتلبية هذه الاحتياجات. وفي نهاية المطاف، فإن التجارة على الأقل وسيلة جيدة للمساعدة في القضاء على الفقر.

وإذ أختتم بياني، أود أن أكرر مرة أخرى أن نجاح خطة اليوم في السنوات المقبلة سوف يتطلب أفكارا جديدة وشجاعة. وستكتسي التعبئة الفعالة للموارد في سياق الشراكة العالمية أهمية بالغة في ذلك الجهد. ولذلك، يسعدني أن أعلن أنه، لتحقيق هذه الغاية، ستستضيف كينيا الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويسعدني أن أرحب بجميع الدول الأعضاء في ذلك الاجتماع الهام. وأعتقد أنه سيوفر لنا محفلا هاما لتبادل الأفكار بشأن كيفية المضي قدما بهذه الخطة. وأخيرا، انضم إلى المجتمع الدولي في اعتماد هذه الخطة الهامة.

اصطُحب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطُحبت السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى المنصة.

الرئيسة جونسون – سيرليف (تكلمت بالإنكليزية): إن خطتنا الإنمائية العالمية (القرار ١/٧٠) – المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“– نتيجة لأكبر عملية تشاورية في التاريخ. فقد استغرقت المشاورات والمفاوضات سنوات عديدة، بدءا من مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ لاعتماد الأهداف الإنمائية للألفية ومرورا بمؤتمر ريو +٢٠ في ٢٠١٢، وهو مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي وضع رؤية المستقبل الذي نصبو إليه. وتم وضع أهدافنا وغاياتنا في مجال التنمية المستدامة بعد مفاوضات مطولة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتوجت مفاوضات هذا العام بالوثيقة التي حظيت بتوافق الآراء واعتمدناها صباح هذا اليوم.

أود أن أثني على الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الذين عملوا بلا كلل من أجل وضع هذا الإطار الجديد. ونظرا للطابع المعقد للمفاوضات الحكومية الدولية، نحن نعرب عن ثناء مُستَّحَق لرئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته والميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لكينيا وأيرلندا، اللذين أدارا العملية بحنكة. ونشيد بالأمين العام بان كي – مون على قيادته في توجيه العملية، ونقدر العمل الفعال الذي يقوم به مستشاره الخاص. وفي عام ٢٠١٣، كان لي شرف العمل،

جنبا إلى جنب مع رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، والرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو رئيس إندونيسيا، بصفتي أحد الرؤساء المشاركين الثلاثة لفريق الأمين العام الرفيع المستوى المكون من الشخصيات البارزة والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعملنا مع ٢٧ من أعضاء فريق الخبراء من جميع أنحاء العالم لوضع رؤية وإطار سياسة عامة لخطة عالمية استراتيجية جريئة. وشملت عضوية الفريق ممثلين من كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقبل خمسة عشر عاما، أطلقت الأهداف الإنمائية للألفية برؤية تتمثل في بناء عالم أفضل. وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وضعنا أهدافا محددة زمنيا للتصدي للتحديات الحاسمة. لقد أحرز العالم تقدما كبيرا في تحقيق الكثير من هذه الأهداف. وازداد متوسط الدخل عموما، وانخفض الفقر المدقع، وتناقصت معدلات وفيات الأطفال، وارتفع العمر المتوقع، وازدادت فرص حصول المزيد من الناس في البلدان النامية على خدمات الصرف الصحي المحسنة.

لكن التقدم المحرز حتى الآن بعيد عن كونه موحدا على الصعيد العالمي وبشأن جميع الأهداف. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما بين البلدان وداخلها. ولا يزال الفقر هو التحدي الأكبر، ولا سيما في المناطق الريفية. كما أن الفقر في المناطق الحضرية واسع النطاق ولا يعكس الحجم الفعلي بالمؤشرات التقليدية. ونعرب عن امتناننا لأن خطة التنمية الجديدة استرعت انتباهنا إلى الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، بينما وسعت نطاق الرؤية لإدراج تحديات جديدة. ولهذا السبب ساهمت كل شريحة من شرائح المجتمع العالمي في جعل هذه الخطة حقيقة واقعة.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك موسيفيني.

في أفريقيا، أنشأ الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تشرفت برئاستها. وأطلقت اللجنة العملية التشاورية التي توجت باعتماد الموقف الأفريقي المشترك الذي جسد أولويات قارتنا. ويسرني جدا التسليم اليوم بأن أولوياتنا تم إدراجها بصورة كبيرة في كل من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة عمل أديس أبابا. وتطالب هاتان الوثيقتان معا بالتزام عالمي بالرؤية المشتركة للقضاء على الفقر والجوع وتوفير الحماية لكوكبنا وفتح الباب للازدهار لما فيه مصلحة الناس في كل مكان. إن المجتمعات السلمية وتنشيط الشراكة العالمية شرطان أساسيان من أجل تحقيق تلك التطلعات.

ويجب علينا مواصلة السعي بعزم وطيد إلى تحقيق الأهداف الواردة في هذه الخطة. وهو أمر يمكن تحقيقه. ولم يكن عالمنا في أي وقت مضى أكثر ثراء وأكثر تكاملا وأفضل تعليما مما هو عليه الآن. ولذلك، بالموارد المتاحة لنا والطاقة الإبداعية للجميع، يمكننا انتشال من هم على هامش التقدم – المرأة والشباب – وتحقيق النجاح. وبوسعنا تماما تحقيق الكرامة للجميع والمجتمعات السلمية في جميع أنحاء العالم، وتوفير سبل العيش لكل إنسان ضمن إمكاناته الكاملة. ولا يسعنا أن نفشل. وينبغي لنا حقا ألا نترك أحد يتخلف عن الركب.

وتُوفر خطة عمل أديس أبابا مجموعة أدوات للبلدان، ولا سيما البلدان الفقيرة وتلك الخارجة من الصراع، من أجل حشد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الجديدة. وهي تضع تحديا أمامنا جميعا بأن نتخذ تدابير ملموسة من شأنها تحويل التزاماتنا إلى حلول عملية تؤدي إلى تحسين حياة شعبنا. وسنمضي قدما، استنادا إلى هذا الإطار المشترك مع وضع الاستدامة في جوهره، في صياغة سياسات واستراتيجيات إنمائية وطنية، ولكن مع الاعتراف بأنه، في حين أن الأهداف والغايات عالمية في طابعها، سيتعين على كل بلد أن يضع أولوياته من أجل

تحقيق الطموح العالمي في تحقيق عالم جديد من السلام والرخاء في كوكب آمن.

وبالنظر لنطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومستوى طموحها، فإنها سوف تتطلب طرق تعاون إنمائي أكثر فعالية وتعزيزا وتحسينا من أجل دعم تنفيذها. وندعو إلى تحديد وتنشيط الشراكة العالمية فيما بين الأمم، استنادا للتعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة فرض ضرائب على التجارة العادلة، والتكنولوجيا، وفي الوقت نفسه مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والإرهاب. وفي صميم أعمالنا، يجب علينا أن نؤكد التزامنا بالشفافية والمساءلة والاحترام المتبادل. وهذه هي أسس الشراكات الحقيقية.

إن التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق التنمية المستدامة سيرتهن إلى حد كبير بالتدابير الملموسة التي يتم اتخاذها على الصعد دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وعلينا أن نُفعّل العمليات الوطنية التي ستوجه جهودنا الرامية إلى إضفاء الطابع المحلي على الخطة الجديدة وإدماجها في السياق المحلي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الملكية الوطنية لعملية التنفيذ. وسيعزز إنشاء آلية قوية للمتابعة والاستعراض التنفيذ الفعال، وسيضمن توفر المواطنين على وسيلة لتقييم التقدم المحرز. ويجب علينا أيضا الشروع في ثورة بيانات موجهة نحو تطوير قدرات التخطيط والرصد والتقييم في مجال التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونثي (الكاميرون)

لقد صنعنا التاريخ اليوم باعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وبقيامنا بذلك، أصبح أمامنا تحد ومسؤولية عن تحقيق نتائج للأجيال القادمة، خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة، تتمثل في عالم خال من الفقر والجوع وكوكب أكثر أمنا للجميع. وهذا يجب أن يكون إرثنا.

اصطحبت السيدة إيلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، إلى المنصة.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب مؤتمر القمة التاريخي هذا بالنيابة عن حكومة وشعب كيريباس. واسمحوا لي أن أحيي الجمعية العامة رسميا: ”نا بانيه ني موري“. إن اليوم هو في الواقع مناسبة عظيمة حقا إذ نجتمع، نحن ممثلي شعوبنا من جميع أنحاء العالم، لاعتماد خطة تنمية مستدامة طموحة (القرار ١/٧٠) لشعوبنا خلال السنوات الـ ١٥ القادمة.

في البداية، أود أن أثني على القيادة الممتازة للأمين العام بان كي – مون وعلى التزامه فيما يخص توجيه مجتمعنا الدولي إلى الأمام والدفع قدما بطموحنا لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيسين المشاركين على تعيينهما لرئاسة مؤتمر القمة التاريخي هذا. كما أشيد بالرئيس الجديد للجمعية العامة على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأود أيضا الإشادة بسلفه، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا، على قيادته في توجيه أداء المهمة الجسيمة المتمثلة في صياغة الخطة المعروضة علينا اليوم. وأود أن أشيد بشكل خاص بالميسرين المشاركين، السفير كاماو والسفير دونوهيو، على قيادتهما المتميزة للأعمال المطولة للفريق العامل المفتوح

العضوية المعني بالمفاوضات الحكومية الدولية، والتي كانت فعلا عملية تشاورية هائلة وشاملة للجميع، استمرت لأكثر من عامين. واسمحوا لي أن أهنئهما على العمل الذي أنجز بصورة جيدة.

إنه حقا إنجاز كبير متعدد الأطراف، فيما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن نحتفل، يجب علينا أيضا أن نفكر ونعمل على ضمان استمرار تلبية هذه الهيئة العالمية الرئيسية لاحتياجات الشعوب الأكثر هشاشة وضعفا في دولها الأعضاء. وهذا هو محك الاختبار الحقيقي لأهمية المنظمة وفعاليتها. إن الخطة الجديدة التي اعتمدناها في مؤتمر القمة هذا تمثل برنامجا يبعث على الأمل بالنسبة للبشرية ويستند إلى الهدف العام للقضاء على الفقر والموضوع الرئيسي المتمثل في عدم إغفال أحد، إنها خطة نأمل أن تضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

وقد أصدر بعض النقاد بالفعل حكمهم حتى قبل اعتماد هذه الخطة الجديدة، قائلين إنها تتضمن الكثير جدا من الأهداف والغايات. وسيكون دائما ثمة نقاد، ومن الذي يعرف ذلك أفضل منا نحن، السياسيين. ولكن حقيقة الأمر هي أن تلك الأهداف تجسد الحقائق والتحديات العديدة التي تواجه البشرية في جميع أنحاء العالم اليوم. وإذا جاز لنا السؤال: ”ما هي الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم التي تودي عبثا بعشرات الآلاف من الأرواح وتؤدي إلى الحركة الجماعية للاجئين التي نشهدها الآن في أوروبا وظهور الجماعات الإرهابية الأصولية في العالم، والتغير الحاصل في نظامنا المناخي؟“، يمكن العثور على العديد من الإجابات على تلك الأسئلة في عدم الاهتمام بالأهداف المعروضة علينا في هذه الخطة الجديدة. وليست تلك الأهداف بالجديدة. فمعظمها، إن لم يكن كلها، مدرج في خططنا واستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. والجديد هو الدعوة العالمية للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية للقيام بالعمل بشكل مختلف لإحداث التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق ما وعدنا به، نحن السياسيين، شعوبنا في كل مرة قبل الانتخابات. وذلك أمر حاسم في عالم مترابط بشكل متزايد، حيث يكون للقرارات والإجراءات المتخذة في بلد ما آثار متتابعة في أماكن أخرى في بلدان أخرى. وهذا هو السبب في قدومنا إلى الجمعية العامة في كل عام لتبادل وجهات النظر بشأن خططنا الوطنية حتى نتمكن من صياغة الخطة العالمية بطريقة إيجابية باعتبارها خطة من شأنها أن تعود بالنفع على الجميع.

ولذلك، اسمحوا لي أن أركز على هدف رئيسي عالمي واحد بالنسبة لنا في هذه الخطة وهو: الهدف ١٣، المتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة آثار تغير المناخ، وهو أمر مهم على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا مثل بلدي والتي تعاني الآن بالفعل من أثر تغير المناخ. وأقوم بذلك لأنه يشكل تحديا وجوديا لشعب بلدي، وهو هدف يمكن أن يؤدي، إذا لم يحظ باهتمام عاجل الآن، إلى إفشال كل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولكنه أيضا هدف سيشكل تحديا لبقاء الأجيال القادمة.

لقد جئت هنا إلى هذا المحفل على مر السنين لشرح ضعف شعبنا. ولا أريد أن أكرر ما قلته عاما بعد عام. وهذه هي المرة الأخيرة التي أريد أن أقوم فيها بذلك. ولكن النقطة التي أريد أن أتناولها هي أن ثمة أشياء تحدث. فأنماط العواصف تتغير؛ وأنماط الطقس تتغير. ونحن نعاني بالفعل من عواصف شديدة لم نشهدها في الماضي قط.

وسيكون الاختبار الحقيقي لالتزامنا بالخطة الجديدة هو مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وستكون خطة التنمية المستدامة الجديدة بلا معنى، إذا لم يتوصل مؤتمر قمة باريس الذي يعقد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ليس إلى اتفاق طموح، ولكن حسب اعتقادي إلى اتفاق حقيقي، ملزم من الناحية القانونية،

يمكن أن يعالج التحدي الملح الذي يواجهنا، نحن الذين نقف في الخطوط الأمامية لتحدي تغير المناخ. ويجب علينا تكثيف جهودنا الوطنية والجماعية للحد بصورة مجدية من انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى العالمي. كما يجب علينا أن نحث المتسببين الرئيسيين في انبعاثات غازات الدفيئة على القيام بدورهم.

ويجب علينا أيضا أن ندعو بإلحاح شركاءنا في التنمية وفاعلي الخير من القطاع الخاص إلى مساعدة المتضررين بصورة مباشرة من الكارثة المناخية على التعامل مع آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر الذي نشهده الآن في بلداننا للمساعدة في جهودنا لإعداد شعوبنا لمستقبل يكتنفه الغموض بشدة. ولندع أولئك الذين لديهم القدرة على تقديم المساعدة والذين لديهم ما يسهمون به إلى المشاركة في الحوار العالمي، ولكن الأهم من ذلك هو الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لهذا التحدي الكبير.

فلم يعد من الممكن اعتبار العمل بالطريقة المعتادة سبيلا للمضي قدما. وينبغي لنا ألا نقتصر على العمل داخل قيود وحدود مواطن راحتنا. إن تحدي تغير المناخ لا يزال يتطلب منا التفكير خارج إطار التفكير التقليدي لأن هذه تحديات استثنائية تتطلب إيجاد حلول استثنائية وغير تقليدية. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات جريئة، حتى إن لم نكن على يقين من أنها الخطوات الصحيحة. وإذا لزم الأمر، يمكننا الارتجال فيما نمضي قدما.

ولكن مهما فعلنا، لا يمكن أن نتحمل الشلل والتقاعس عن العمل ببساطة لما يبدو من استحالة التحدي الذي يواجهنا. إن الوقت ينفد، والبدائل الحالية ليست مقبولة.

ومن دواعي السرور أن نلاحظ وجود بارقة أمل بازغة، وتتمثل في ”تحول مهب الريح“ في الحوار بشأن تغير المناخ. وقد استمعنا صباح اليوم إلى قداسة البابا فرانسيس وهو يتكلم بشأن تغير المناخ. ونرحب بالرسائل والإعراب عن الالتزام من جانب عدد متزايد من الأوساط، ومن مزيد من العواصم في شتى أنحاء العالم، ومن المجتمع المدني، إدراكاً لأن تغير المناخ يشكل تحدياً كبيراً ويتطلب إجراءات عاجلة. ونحن من دول الخطوط الأمامية نرحب بذلك التحول الذي يثلج الصدر باعتباره تطوراً إيجابياً للغاية في الاتجاه الصحيح. لقد استمع المجتمع الدولي أخيراً إلى رسائلنا ورواياتنا المشتركة عن محنة شعبنا.

غير أن الاستماع إلى قصتنا والإقرار بأن تغير المناخ يمثل تحديا أساسياً ليس كافيا. لا بد لنا من العمل على معالجة المشكلة بصورة ملحة. قد نكون على خط المواجهة الآن، ولكن هذا ما سيؤول إليه مصير ملايين آخرين في المستقبل. وإذ نعتمد خطتنا الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونحتفل بالذكرى السنوية السبعين لأسرة الأمم المتحدة، يجب أن نقر بأنه ما من دولة عضو ينبغي أن تجد نفسها في وضع يتعين عليها أن تخطط بمفردها لوقت لن يعود لشعبها فيه بلد ومكان يمكن أن يسميه وطن. ومجرد ترديد القول والاعتراف بأن تغير المناخ يمثل تحدياً لن يجدي شيئاً. وما يهم هو استجابتنا للمشكلة كمجتمع عالمي من الآدميين ذوي الأخلاق.

إن المحك الحقيقي لمدى فعالية وأهمية الخطة الجديدة للتنمية المستدامة ولأسرة الأمم المتحدة التي نحتفل بذكراها السنوية السبعين إنما يتمثل في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ومع ذلك، فإن شعبي وأولئك الموجودين على الخطوط الأمامية لتغير المناخ يواجهون إمكانية حقيقية للتخلف عن الركب.

ولذلك، فإنني أدعو مؤتمر القمة هذا والدورة السبعين للجمعية العامة إلى تقديم الدعم لصوت الفئات الأكثر ضعفاً. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى وضع اتفاق طموح وهادف وملزم قانوناً من شأنه البدء في رأب الصدع في بيتنا وكوكبنا المشترك. كما أدعو مؤتمر القمة هذا إلى أن يضم صوته إلى أصواتنا لضمان أن يشتمل الاتفاق في باريس على آلية خاصة لمسار عمل سريع للبلدان الواقعة على خط المواجهة مع تغير المناخ التي تحتاج إلى ذلك العمل الآن. لم يعد الأمر يتعلق

بمن يقع عليه اللوم أو ما الذي تسبب في المشكلة. بل إن الأمر يتعلق بعملنا معاً على وجه السرعة، في حدود قدراتنا، كمواطنين عالميين صالحين، من أجل معالجة فورية للتحديات الكبيرة التي يواجهها كل الناس ويواجهها بيتنا الوحيد... كوكبنا الأرض.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بمشاركتكم بركات كيريباس التقليدية: ”تي ماوري، تي راؤي، أوي تي تابوموا“، ومعناها: ”صحتي وسلامي ورخائي بنا جميعا.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس على بيانه.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغز، رئيس جمهورية بنما، إلى المنصة.

الرئيس فاريلا رودريغز (بنما) (تكلم بالإسبانية): باسم شعب وحكومة جمهورية بنما، أتيت لتأكيد التزامنا القوي بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها في مؤتمر القمة هذا (القرار ١/٧٠). وهو مكرس لتوحيد جهودنا ومواءمة أولوياتنا الوطنية مع الأولويات العالمية من أجل ضمان السلام الاجتماعي والرفاه والرخاء للجيل الحالي وأجيال المستقبل.

وتجاوزاً لأي خلافات قد تنشأ بين البلدان، يجب على الحكومات أن تسعى لنفس المعايير وأن تعمل معاً على معالجة المشاكل التي تواجهنا، داخل حدودنا وخارجها على حد سواء. وكانت تلك هي روح مؤتمر القمة السابع للأمريكتين، المعقود في نيسان/أبريل من هذا العام في بنما، حيث كان شعاره ”الرخاء مع الإنصاف“. وقد وجهت بلدان القارة الخمسة والثلاثين رسالة واضحة بأننا على استعداد للعمل معاً من أجل منطقة أفضل وعالم أفضل. فقيام تحالف عالمي قوي بين البلدان، يضم الحكومات والمجتمع المدني والمواطنين، هو السبيل الوحيد لتغيير حياة الملايين من البشر الذين ما زالوا يواجهون الإقصاء الاجتماعي. ونحن نؤمن بتلك الرؤية، وفي بنما، جعلنا أهداف التنمية المستدامة المبادئ التوجيهية الرسمية لتأمين حكومتنا للموارد اللازمة لتنفيذها على نحو فعال.

وخطة حكومتنا تتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتدعمها خطة استراتيجية للاستثمارات العامة، سوف تمكننا من المضي بثبات صوب تحقيق الأهداف السبعة عشر للخطة الجديدة. وبغية القضاء على الفقر، قمنا بتعزيز وتوسيع نطاق التغطية لبرامج نظام الحماية الاجتماعية لدينا، الذي يخدم ٢٠ في المائة من السكان حالياً. والحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية من أولوياتنا. ولذلك، خصصت حكومتنا قرابة ٣٠ في المائة من إجمالي الاستثمار العام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ لتحقيق ذلك الهدف.

ولدى وضع تلك الأهداف، كنا نفكر في الأجيال القادمة. وبالنسبة لتلك الأجيال، فإن التعليم هو الأساس. ونحن في بلدنا نخصص الموارد اللازمة لتغطية المرحلة الثانوية كاملة. ويعود ذلك بالفائدة على الشباب، وخاصة صغار السن المعرضين للخطر الاجتماعي والتسرب المدرسي، حتى يتسنى لهم العودة إلى النظام التعليمي وسوق العمل. واقتصادنا ما زال ينمو بنحو ٦ في المائة سنوياً، ولدينا الآن وظائف ذات أجور أفضل. ويوشك بلدنا على أن يصبح أول بلد في المنطقة يعلن خلوه من عمالة الأطفال.

إن كفاءة استخدام موارد الدولة ستكون عاملاً رئيسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ولذلك، عقدنا في بلدنا للتو حواراً وطنياً من أجل التنسيق الفعال لنظام الصحة العامة، سيكون من شأنه زيادة فعالية ذلك النظام وتحسين الخدمات

الصحية. والتقنيات وقواعد البيانات الجديدة يجب استخدامها بشكل بناء. ويمكن أن تستخدم لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وفي بنما، قررنا استخدامها في التعداد الوطني للصحة الوقائية لتحديد الحالة الصحية لشعبنا.

ونحن نريد أيضاً استبدال المناطق العشوائية في بلدنا. نريد أن نتأكد من أن جميع المواطنين لديهم سكن لائق. وذلك هدف نطمح إلى تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠ بالاشتراك مع القطاع الخاص من خلال مشروع يسمى ”سقوف الأمل“. ولا بد لنا أن نوفر للإدارات البيئية في بلداننا ما يكفي من الموارد البشرية والاقتصادية لحماية هذا الكوكب. في بنما، هدفنا هو استعادة ٥٠ في المائة من المساحة التي أزيلت منها الغابات على مدى السنوات العشرين المقبلة، وكذلك توفير الحماية لمحيطاتنا. وفي العام القادم، ينتهي العمل في مشروع توسعة قناة بنما، والتي لن توفر لنا المزيد من الموارد لتحقيق أهدافنا فحسب، ولكن ستخدم العالم والتجارة العالمية أيضاً.

وتوفر لنا أهداف التنمية المستدامة خطة تنمية لعام ٢٠٣٠ من منظور التضامن بين البشر. ويتعين علينا الآن أن نستجيب للأمل المشروع لدى العالم بإتاحة فرص للجميع وبتحقيق تنمية مستدامة. وستضطلع بنما بدورها في هذا الصدد، وسيشارك بلدنا بنشاط في تلك المهمة النبيلة التي تشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الإنسانية. ولن نحقق السلام إلا من خلال مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأرى أن جميع أعضاء الحكومة – باعتبارهم القائمين على إدارة سلع شعبنا وموارده بشكل مؤقت – يتحملون مسؤولية كبيرة عن كفالة فهم السياسة باعتبارها خدمة الآخرين، وعن استخدام الأموال العامة بصورة تتسم بالأمانة والشفافية والنزاهة لتحسين نوعية حياة مواطنينا.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزامي بدفع بلدي إلى الأمام خلال السنوات الخمس لولايتي حتى نتمكن من تحقيق الأهداف الـ ١٧. وأناشد رؤساء الدول وجميع من يتقاسمون هذه المسؤولية أم يقوموا بإدارة الأموال العامة بصورة تتسم بالأمانة والشفافية، حتى نتمكن بعد مرور ١٥ عاما من الآن من النظر إلى الوراء والشعور بأننا معا فعلنا كل ما في وسعنا لكفالة أن تحقق بلداننا أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية بنما على بيانه.

اصطُحب السيد خوان كارلوس باريا رودريغيث، رئيس جمهورية بنما، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطُحب السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بهاري (جمهورية نيجيريا الاتحادية) (تكلم بالإنكليزية): إن الإعلان الذي اعتمدناه اليوم (القرار ١/٧٠) يشهد على ضرورة العمل من جانبنا جميعا وعلى الحاجة الملحة لذلك. ولم يكن فشل المبادرات السابقة أو عدم تحقيق أهدافها بالكامل نتيجة لعدم الالتزام. فما كنا نفتقر إليه في الماضي على ما يبدو هو الإرادة السياسية والشراكات العالمية اللازمة لمتابعة البرامج التي التزمنا بها وتنفيذها.

وهناك حاجة إلى توافق عالمي في الآراء. وقد اتفقنا على العمل ككيان واحد وعدم إغفال أحد. والتزمنا بذلك الوعد. واتفقنا على إنشاء شراكات قابلة للاستمرار وعلى اعتماد وسائل تنفيذ الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدناها في تموز/يوليه ٢٠١٥، فإنها توفر لنا فرصة فريدة من نوعها لتناول الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية. كما توفر الأساس لوضع مجموعة جديدة من أولويات التنمية العالمية للبدء في إيجاد عالم يتسم بالسلم ويحقق الازدهار.

ومنذ عام ٢٠٠٠، شهدنا عددا من المجالات التي أحرز فيها تقدم في الوفاء بالتزاماتنا. فاحترام حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة أصبحت الآن في طليعة المبادرات الدولية الرئيسية. وقد بذلت جهود وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنقاذ ملايين الناس من براثن الفقر المدقع والعوز. وفيما يتعلق بالأمراض مثل شلل الأطفال والسل والملاريا، فإن بلداننا تقوم بمكافحتها والقضاء عليها بصورة منهجية. وتتصدر خططنا الوطنية وفيات الأمهات والأطفال، فضلا عن انتقال الأمراض من الأم إلى الطفل، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي تم كبح فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، ثم التغلب عليه.

وللمرة الأولى في التاريخ، تم الحد بشكل كبير من احتمال نشوب الحروب والنزاعات بين الدول وفيما بينها. أما الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين فتعزى الآن على نحو أكبر إلى الجهات الفاعلة من غير الدول التي تشكل الجماعات الإرهابية التابعة لها تهديدا أكثر خطورة من خلال الاستفادة من القوات المسلحة الوطنية في النزاعات المجاورة. وأصبحت الحرب ضد الإرهاب الآن أهم الجهود المطلوب منا بذلها، في جو من الانسجام وبتصميم وقوة متجددين.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الفقر يشكل تهديدا خطيرا على التنمية العالمية، وألا نقلل من حجم ذلك. وإذا كنا ملتزمين حقا بعدم إغفال أحد، يجب علينا إذا ترجمة الأقوال إلى أفعال ومكافحة الفقر على الصعيد العالمي. فالأمية، والجوع، والأمراض مرتبطة بالشرور التي تقترن بالفقر. ويجب أن نبذل كل الجهود من أجل القضاء على تلك الآفات لدينا بحلول عام ٢٠٣٠، على نحو ما ينادي به الإعلان بصوت عال. وهناك حاجة لإنقاذ البليون نسمة الذين يعيشون في الحضيض دون مأوى آمن ولا حماية اجتماعية من حالة اليأس والخوف والمهانة الدائمة.

والآن وقع على عاتقنا الوفاء بتلك المسؤولية، وينبغي لنا أن نفعل ذلك بالحماس والالتزام اللذين تستحقهما القضية. ويجب أن ننشئ شراكات قابلة للبقاء تضم الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الأهداف المشتركة للدفع بهذا إلى الأمام. كما يجب علينا تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ هذه الخطة العالمية من خلال وضع إطار العمل ذا الصلة للعمل مع مختلف أنواع الشركاء والجهات المعنية، بيئة تقدر إسهامات المجتمع المدني، والهيئات الدينية والثقافية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والأهم من ذلك، الحكومة.

ومثلما استند نجاح الأهداف الإنمائية للألفية إلى المسؤولية الوطنية، يجب أن تسترشد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بالأولويات والمسؤولية الوطنية. وينبغي أن تقود عملية التنفيذ في كلا الاتجاهين تعبئة الموارد المحلية مع تكميلها بتحسين شروط التجارة بين الاقتصادات النامية والصناعية. وهناك حاجة لتيسير التحويلات المالية من المهاجرين والعاملين في الخارج، فضلا عن كفاءة جباية الضرائب باعتبارها من المصادر التكميلية للتمويل من أجل تحقيق التنمية.

وإذ أضع هذا في الاعتبار، أود أن أؤكد من جديد على التزام نيجيريا بالسعي إلى تحقيق الشفافية والمساءلة المالية والإدارة الاقتصادية. ونحن نتخذ تدابير ترمي إلى تحسين توليد الإيرادات داخليا وتبسيط ذلك، وإلى سد جميع الثغرات التي أدت إلى هروب رأس المال من نيجيريا بشكل غير مشروع. كما نضع

آليات لمنع سرقة النفط وغيرها من الممارسات الإجرامية التي تضر باقتصادنا. ونتخذ خطوات ملموسة للتصدي للتحديات البيئية، ولا سيما التخلص من أكبر الأضرار التي تصيب النظم الإيكولوجية الناجمة عن انسكاب النفط، وتحات الأراضي، والتصحر، والفيضانات. فالتهديد الذي يشكله تغير المناخ أمر حقيقي وقائم في بلدنا.

ويحدوني الأمل ونحن إذ نشرع في هذه الرحلة المتجددة في أن نقرن أقوالنا بالأفعال، حتى يذكر الناس من جميع الأعراق والعقائد – عندما تجتمع الجمعية العامة في عام ٢٠٣٠– إننا قد أوفينا بوعدنا الذي قطعناه معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على بيانه.

اصطُحب السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي إيسانغ رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى المنصة.

الرئيس رمينغساو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أنضم إلى الجميع هنا اليوم لكي أهنئ الأمين العام باعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ولكي أهنئ أيضا المجتمع العالمي في هذا الشأن. وإنه لشرف لي أن أشكر الجميع على هذا الإنجاز الرائع. ومن المناسب أن نغتنم هذه اللحظة الفريدة الهامة للتنويه بالعمل المضني وبالتفاني من جانب آلاف الناس بالفعل الذين ينتمون إلى جميع الأمم، مما أتاح لنا أن نجتمع هنا اليوم. فبفضل ذلك العمل، والكثيرين من الناس، باتت لدينا الآن مجموعة قوية من الضرورات لإحداث التغيير التحويلي الذي تحتاج إليه شعوبنا وبلداننا، بغية حماية كوكبنا من أجل مستقبل أطفالنا.

وبامتنان وتواضع عميقين أيضا، أعترف وأنوّه بقيادة صاحب القداسة البابا فرانسيس لملاحظاته الملهمة (انظر A/70/PV.4) ولرسالته البابوية الرائعة ‹لاوداتو سي›. إن تلك الوثيقة الهامة للغاية ترثي حالة الاهمال في استخدام موارد كوكبنا، مما يؤدي إلى تدهور البيئة والاحترار العالمي. وتلك الرسالة البابوية المعنية بتغير المناخ التي تدعو إلى اتخاذ الاجراءات العاجلة والموحدة على الصعيد العالمي إنما هي مصدر الهام لنا جميعا، حيث بدأت بالفعل تغيّر القلوب والعقول وتركّز اهتمام العالم على الفئات الأكثر ضعفا بيننا وعلى أمّنا الأرض.

تأتي الرسالة البابوية على ذكر حقيقة أساسية بوضوح وبلاغة ومفادها – إن ما نفعله أو لا نفعله بشأن تغير المناخ اليوم سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على حياة أعداد لا تحصى من الناس لأجيال عديدة مقبلة. ويتكلم قداسته بحماس عن آثار تغير المناخ على معاناة الفقراء. وهذا، أيضا، أمر أساسي. فالناس الذين يساهمون أقل ما يمكن في التسبب بهذه الأزمة هم أكثر من يعانون منها. وهذا الادراك يجب أن يكون جزءا من الحل الذي سنتوصل إليه في باريس نهاية هذا العام. وما زال هناك وقت للتصدي لتغير المناخ، وهو أكبر تحد لعصرنا – إذ سوف تتعمق المعاناة الإنسانية، ومعاناة كل المخلوقات مع كل لحظة تأخير. وفي الوقت نفسه، على جميع البلدان وجميع الناس أن يضطلعوا بدور في بناء مستقبل أكثر استدامة.

ولقد ساعدت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية على إحراز التقدم الشامل في البلدان النامية. ومن المؤكد للغاية أنها ساعدت على الحد من الفقر المدقع، وتحسين الصحة، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتحقيق المساواة بين الجنسين. واليوم، معروض علينا الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وهذه الأهداف الجديدة ذات أهمية حاسمة بوصفها خطوة تالية عظيمة إلى الأمام تتخطى الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد لأهداف التنمية المستدامة هذه

أن ترفع من مستوى التزامنا العالمي بمعالجة الأسباب الجذرية للفقر والتدهور البيئي في نهاية المطاف.

وكما نعلم جميعا، أمامنا تحديات هائلة. إن ما يزيد على بلايون نسمة على هذا الكوكب الهش ما زالوا يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وهناك بلايون نسمة تقريبا ليس لديهم ما يكفي لإطعام أنفسهم أو أسرهم. وتغير المناخ يعيث بالفعل فسادا في منطقتي، المحيط الهادئ. ودولنا معرضة حاليا لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد كبير في عدد العواصف، والجفاف، والفيضانات، وتحمض المحيطات، وهي أمور تهدد معا إمداداتنا من الماء والغذاء، وتنوعنا البيولوجي البحري، وموارد عيشنا بالذات.

إن تلك التحديات الهائلة لا تقتصر على منطقتنا. وكما تلحظ خطتنا الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، لا توجد منطقة على سطح الأرض، ولا بلد، ولا شعب من دون معاناة – وسوف تستمر المعاناة – حتى نتخذ إجراءات عالمية فعالة وطويلة الأمد. وعلى غرار الأهداف الإنمائية للألفية، إن أهداف التنمية المستدامة ليست سوى مخطط للتغيير والتجديد. فالعمل المضني ماثل أمامنا، وعلى مجتمعنا العالمي، والأمم الغنية والفقيرة على حد سواء، تحقيق تلك الأهداف عبر مساحات واسعة من كوكبنا ولصالح جميع مواطنينا.

وفي بالاو نعمل جاهدين للقيام بدورنا واتخاذ الخطوات المقبلة التي ستحدد مستقبلنا. وإننا نلتزم بتقديم نسبة ٢٠ في المائة من طاقتنا عن طريق الموارد المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، ونحن قطعنا بالفعل ثلاثة أرباع الطريق تحقيقا لذلك. كما نلتزم بأن نصبح خالين من الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وفي هذا السياق، وضعنا الصيغة النهائية للسياسة الشاملة لتغير المناخ، وسوف نقدم قريبا مساعداتنا المحددة على الصعيد الوطني.

إننا نعمل جاهدين لحماية محيطنا – أساس ثقافتنا، والعمود الفقري لمورد رزقنا. فأنشأنا شبكة شاملة من المناطق المحمية البحرية القريبة من الشاطئ، ونحن بصدد إنشاء المحمية البحرية الوطنية لبالاو، مما سيؤدي إلى إغلاق نسبة ٨٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة – وهي مساحة توازي مساحة فرنسا – وتخصيصها للصيد التجاري.

وبصفتي ممثلا لدولة جزرية صغيرة نامية، لا بد لي بخاصة أن أهنئ وأشكر الجميع على هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمحيطات. فهذا الهدف المتعلق بالمحيطات يتصف بأهمية كبيرة جدا بالنسبة إلينا جميعا. إذ سيمهد الطريق نحو بيئة بحريّة أكثر ازدهارا من خلال نظام جيد التواصل بين المناطق البحرية المحمية، وتجديد الأرصدة السمكية، والقضاء على الصيد غير المشروع وغير المنظّم وغير المبلّغ عنه.

وفي حين أن بلدانا صغيرة مثل بلدي تتخذ العديد من الإجراءات لوحدها بغية كبح جماح الانهيار البيئي، إلا أن تنفيذ قائمتنا الجديدة من أهداف التنمية المستدامة بالسرعة والمدى الضروريين لمواجهة حالتنا الملحة لن يتحقق إلاّ من خلال الشراكة العالمية الحقيقية للتنمية المستدامة، وبمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الناس. وبغية المضي قدما، سوف نحتاج إلى التمويل والدعم التقني لتنفيذ ورصد وتعزيز الحلول التي نعتمدها. وسوف نحتاج إلى هذا الدعم عاجلا وليس آجلا.

إن الشراكة العالمية هي أملنا الوحيد. ولا يسعنا تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في جيلنا إلاّ من خلال إقامة شراكات حقيقية على كل المستويات من أجل تحويل العالم بالفعل. ولا يسعنا أن نأمل في تحقيق الوعد بالمستقبل الذي نريده سوى من خلال الشراكات – المستقبل الذي نريده لأطفالنا ولجميع الأجيال المقبلة.

فليبارك الله أمّنا الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية بالاو على بيانه.

اصطُحب السيد تومي إيسانغ رمينغساو الابن، رئيس جمهورية بالاو، من المنصة.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب الرئيس إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى المنصة.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): أحيي جميع رؤساء الوفود الذين يمثلون بلدانهم. باسم الشعب البوليفي أنوه وأشيد بقرار الجمعية العامة مناقشة واعتماد خطة التنمية المستدامة (القرار ٧٠/١).

أولا، علينا أن نقوم بتقييم ما أنجز من الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نسأل أنفسنا لماذا لم نتمكن من تحقيقها كاملة. أود أن أقول إنه يجب إجراء مناقشات مستفيضة عن أسباب الفقر وأسباب عدم المساواة في العالم، لماذا يتواصل نمو الفقر – الفقر المدقع – في بعض البلدان وبعض المناطق. لذلك أود أن أقول بسرعة إن سياسات النظام الرأسمالي لا تحل المشاكل الحالية للحياة وللبشرية.

إن الثروة لا تتركز في أيدي عدد قليل فحسب بل في حفنة من الدول. تتركز أكبر الثروات للإنسانية في معظم البلدان المتقدمة النمو، ولكن في الوقت نفسه لاتتيح الرأسمالية إلا لبعض المواطنين جمع الثروة من مختلف البلدان والملايين من البشر. وتستخدم الرأسمالية البيئة في أغراضها الخاصة من خلال نهب الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. بل تستخدم الرأسمالية الاقتصاد لخدمة السياسة. فالاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال دكتاتورية النظام المالي الذي يفضل المصارف وينهب الشعوب. إن الرأسمالية تضع الشعوب في فقر مدقع.

والحروب هي أعظم الأعمال التجارية للرأسمالية. إذا لا يمكن للرأسمالية البقاء دون توليد العنف وغزو الشعوب ونهب الموارد الاستراتيجية. إن النظام الرأسمالي يتغذى على صناعة الموت – من إنتاج الأسلحة والنفقات العسكرية والقواعد العسكرية والتجارة التي تتجاوز الحدود الإقليمية في النظم اللوجستية أو النظم الأمنية. واليوم، هناك حروب في العالم أكثر مما كانت عليه في الماضي، والقدرة التدميرية للأسلحة والتكنولوجيا ليس لها نظير في تاريخ البشرية. وعلاوة على ذلك، شردت الحروب المزيد أعدادا من الأشخاص أكبر من أي وقت مضى وارتفعت النفقات العسكرية إلى مستويات فلكية. لم يسبق لنا على الإطلاق أن شهدنا هذا الكم ينفق على تدمير الشعوب خلال تلك الفترة القصيرة. فعلى سبيل المثال، تزيد الميزانية السنوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي عن تريليون دولار. ونتيجة للحروب الإمبريالية، تحولت المحيطات والبحار اليوم إلى مقابر للاجئين الذين يقضون في عرض البحر. وأصبحت البلدان خنادق حروب.

إذا كانت الحروب تغذي اقتصاد نظام رأسمالي، فإنه يتغذى زيفا. فاليوم يجري تصنيع الحروب وتشويه القادة. وتجرم الحروب الدول المتطورة ذات التوجه المعارض للرأسمالية. والأسوأ من ذلك، أن هذا النظام المتعجرف يأسس اليوم جيوشا حقيقية من المتعصبين الدينيين لا يمكن التحكم بها، مثل جيش تنظيم الدولة الإسلامية.

ولكي يبقى هذا النظام الرأسمالي فإنه ينقل أزماته إلى الشعوب، في بعض الأحيان عن طريق تخفيض أسعار النفط وغيره من المواد الخام، وأحيانا بغزو الدول من خلال حروب يفترض أنها عادلة، وأحيانا أخرى عن طريق فرض النماذج الاقتصادية والمالية لنهب مواردها الطبيعية من خلال المؤسسات المالية العالمية. في إطار النموذج الرأسمالي، تتركز القرارات

الرئيسية السياسية والاقتصادية في أيدي المصرفيين ورجال الأعمال والصناعيين، وتنتهي الديمقراطية بعملية التصويت.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

عملنا سياسيا في بوليفيا بغية تغيير الحالة الاجتماعية لتحرير أنفسنا من الهيمنة الامبريالية وتحرير أنفسنا من الناحية الاقتصادية من نموذج الليبرالية الجديدة. وباضطلاعنا بذلك قمنا بتعزيز سياسة شاملة للعيش الكريم، بتوجيه الحركات الاجتماعية في بلدنا وحكمتها، لأن الحركات الاجتماعية تحتضن شعب بوليفيا.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا استعادة ملكية مواردنا الطبيعية. لقد قمنا بتأميم مواردنا الطبيعية، وثمة أمر هام يجب أن يؤخذ في الاعتبار: قبل التأميم وتعديل قانون المواد الهيدروكربونية، كانت عائدات النفط السنوية ٣٠٠ مليون دولار فحسب. لكن في العام الماضي حققنا ٥,٦ بلايين دولار من إيرادات النفط. وبتالي يمكن للحضور هنا أن يتصورا حجم الأموال التي نهبت منا في ظل نموذج الليبرالية الجديدة وحجم الأموال التي نهبتها شركات النفط الدولية التي كانت تتحكم في مواردنا الطبيعية.

وبفضل الشعب البوليفي، تبني بوليفيا بحق دولة متعددة القوميات، حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق وبنفس الواجبات. لقد كانت الشعوب الأصلية مستبعدة تماما في وقت سابق. لكننا الآن لدينا دولة خالية من الطبقية. كانت الحكومات تفرض علينا؛ والآن الشعب هو من يتولى السلطة في بوليفيا.

وفيما يتعلق بالمشاركة في الاقتصاد الوطني، كنا نظن على نحو خاطئ أن القطاع الخاص سيحل المشاكل الاقتصادية في بوليفيا، وأن توزيع الثروة سيفضي إلى المساواة بكرامة، وتعميق الديمقراطية. تجري في بوليفيا مناقشة السياسات الاقتصادية والموافقة عليها بالتعاون مع الحركات الاجتماعية. وبدأنا للمرة الأولى في إعطاء القيمة المضافة للموارد الطبيعية.

ولدينا خطة وطنية. تحتفل بوليفيا عام ٢٠٢٥ بالذكرى السنوية المئوية الثانية لتأسيسها بخطة نخلص فيها أنفسنا تماما من الهيمنة. ولكن أود أيضا أن أقول إنه من الأهمية البالغة بمكان إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد الوطني، بغية إعادة توزيع الاقتصاد الوطني.

وقبل ذلك، كان تجري خصخصة الاقتصاد الصغير لدينا وتصديره. واليوم، يبقى الاقتصاد في بوليفيا، ويجري إضفاء الطابع الاجتماعي والديمقراطي عليه، عبْر التحويلات والإجراءات أو عبْر السلع والعائدات للأجداد والأبناء على السواء.

ومن حُسن الحظ، وبفضل تلك السياسات، خفضنا الفقر المدقع خلال فترة وجيزة من نحو ٤٠ في المائة إلى ١٧ في المائة، وأود أن أقول إنَّ بوليفيا قد حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ولو بقيت مواردنا الاقتصادية في القطاع الخاص، لما كان ذلك ممكناً أبداً.

أخيراً، أود أن أقول أننا إذا كنا نودّ إنهاء الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وتحقيق التنمية لشعبنا، فعلينا أن ننظر إلى كيفية وضع نهاية لقِيَم النظام الرأسمالي – الأنانية، الفردية والاستهلاكية. فنحن جميعاً نريد القضاء على الفقر. ولكي نفعل ذلك، بصفتنا مسؤولين منتخَبين في بلداننا، فإنَّ علينا واجب وضع نهاية للنظام الرأسمالي، ونصبح بالتالي قادرين على إنهاء الفقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس دولة بوليفيا متعددة القوميات على بيانه.

اصطُحِب السيد إيفو موراليس، رئيس دولة بوليفيا متعددة القوميات، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

اصطُحِب السيد ترووِنغ تان سانغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى المنصة.

الرئيس سانغ (تكلم بالفييت نامية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): بالنيابة عن دولة فييت نام وشعبها، أقدم أصدق تحياتي للرؤساء المشاركين، الأمين العام والقادة الزملاء في مؤتمر القمة هذا.

في فجر الألفية، قبل ١٥ عاماً، اعتمدنا إعلاناً سياسياً، هو إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٥٥/٢)، وأيدنا الأهداف الإنمائية للألفية القابلة للتنفيذ، معربين عن التزام قوي من أجل تنمية شعبنا. واليوم، شهد الاقتصاد تقدماً متفاوتاً، لكنَّ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أثمر نتائج مشجِّعة في جميع أرجاء العالم، ممَّا ساعد على تغيير حياة مئات ملايين الأشخاص. غير أنَّ هناك أكثر من بليون شخص آخرين ما برحوا يعيشون في فقر مدقع، وعدة أهداف إنمائية للألفية لا تلبي توقعاتنا. والتحديات مثل الجوع والفقر والأوبئة والظلم الاجتماعي واستنزاف الموارد الطبيعية، التدهور البيئي، تغير المناخ، النزاعات، الأزمات والعنف المتصاعد، وعدم الأمن والتوتر في زوايا عديدة من العالم، هي تهديدات خطيرة للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نجتمع هنا اليوم بغية الإعراب عن التزامنا الصارم بخطة إنمائية عالمية تحويلية حقيقية وتأييدنا لها. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع أهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، تشكل دمجاً استراتيجياً جديداً يجسِّد تطلعات البشرية إلى العيش في عالَم من السلام والأمان والمساواة والعدالة، في عالم حيث التنمية خضراء ونظيفة ومستدامة. والخطة تُوجِد إطاراً وتحدد اتجاهاً لجميع الدول للتصدي جماعياً للتحديات المشتركة في الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثلاث.

إنَّ فييت نام تدعم بكل إخلاص خطة عام ٢٠٣٠، ونتعهَّد ببذل قصارى جهدنا لضمان تنفيذها الناجح. وإننا سنحشد جميع الموارد الضرورية. وسنُشرك جميع الوزارات، القطاعات، التجمعات والمنظمات في مجتمعاتنا المحلية.

إنَّ ثلاث نقاط تستدعي اهتمامنا الخاص.

أولاً، السلام والتنمية مترابطان. ولا يمكننا أبداً أن نتوقع أنَّ الأهداف الإنمائية للألفية ستُحقَّق في ظروف الحرب والنزاع وعدم الاستقرار. ولا يمكننا الحصول على الموارد الكافية وتعزيز الشراكة الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلاَّ بضمان السلام والاستقرار. لذا، فإنَّ صون السلام والأمن، على أساس الاحترام للقانون الدولي، شرط مسبَق للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. ويتعيَّن علينا جميعاً إيجاد حلول سلمية ومُرضية للنزاعات والخلافات، وممارسة ضبط أنفسنا، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتوثيق التعاون بين جميع البلدان، على أساس المساواة والمكاسب المتبادلة.

ثانياً، بما أنَّ فييت نام حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الموعد المحدد، فإنها تعتقد أنَّ التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ تستدعي إرادة سياسية قوية والحشد الكامل والفعال للموارد المحلية. ومن الضروري تَصوُّر التنمية المستدامة بصفتها هدفاً نهائيا طويل الأمد محوره الإنسان، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في جميع البرامج والاستراتيجيات الوطنية، مع أخذ الشروط والظروف المحددة لكل بلد في الحسبان. وكجزء من استراتيجية فييت نام الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١١ – ٢٠٢٠، فإنها ملتزمة بتسريع إعادة الهيكلة الاقتصادية وتغيير نموذج النمو، بغية تعزيز نوعية النمو والكفاءة الاقتصادية، ضمان المساواة الاجتماعية، حفظ الموارد الطبيعية، حماية البيئة والاستجابة لتغير المناخ.

ثالثاً، من المحتَّم توثيق الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تؤدي الدور

التنسيقي الحاسم، إلى جانب منظمات دولية أخرى. والبلدان متقدمة النمو مدعوَّة إلى تولِّي القيادة في دعم البلدان النامية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عبْر بناء القدرات، نقل التكنولوجيا، تيسير التجارة والوصول إلى الموارد المالية.

وبالنيابة عن الشعب الفييت نامي، أودّ أن أشكر جميع الشركاء وجميع البلدان والمنظمات الدولية على دعم فييت نام في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية طوال السنوات الماضية. وإننا نتطلع إلى مزيد من التعاون والمساعدة خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بشأن التنمية المستدامة.

فييت نام تعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لبناء مجتمع لهذه الرابطة بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وبناء سلامٍ واستقرار وتعاون وازدهار لها.

ولضمان بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، تعمل فييت نام مع آسيان وشركائها في جهود مشتركة لصون السلام والأمن وتوطيدهما في المنطقة، بما يشمل ضمان السلامة والأمن البحريين، حرية الملاحة والرحلات الجوية الأخرى في بحر الصين الجنوبي – الشريان الرئيسي الذي يربط آسيان بمناطق أخرى. وسياستنا الثابتة هي أنّه لا يمكن حلّ جميع النزاعات في بحر الصين الجنوبي إلاّ بالوسائل السلمية – على أساس الاحترام للقانون الدولي، بما يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢– والتنفيذ الفعال والكامل لإعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، والإنجاز المبكّر لمدونة السلوك لذلك البحر.

إنني أعتقد أنه مع الاقتناع والإرادة السياسية القويين، سنكون ناجحين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لصالح جميع شعوب العالم، من أجل حياة أكثر أماناً وأفضل لأطفال الحاضر والمستقبل. وتتعهَّد فييت نام بأن تكون شريكاً نشيطاً ومسؤولاً في هذا المسعى المشترك، بغية التأكد من أنّه لم يُتخاف عن الدرب أيّ بلد أو فرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية على بيانه.

اصطُحب السيد ترونغ تان سانغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هنغاريا.

اصطُحب السيد يانوس آدير، رئيس جمهورية هنغاريا إلى المنصة.

الرئيس آدير (تكلم بالهنغارية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): لقد مر أكثر من ٤٠ عاما منذ أن نشر تقرير نادي روما بعنوان ”حدود النمو“. منذ أكثر من ٤٠ عاما ما برحنا ندرك أنه من الصعب جدا استدامة التنمية التي كنا نعتقد أنها تنمية بلا حدود، واستغرقنا أكثر من ٤٠ عاما لكي نتفق مؤخرا على أهداف التنمية المستدامة. لقد تحقق ذلك اليوم، وندين بالامتنان لجميع الذين عملوا على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)

بيد أن العالم شهد أيضا خلال الـ ٤٠ عاما الماضية تغيرا كبيرا. إن عالم اليوم لا يشبه العالم قبل ٤٠ عاما، فخلال الـ ٤٠ عاما الماضية، تضاعف سكان العالم، وتضاعفت أيضا انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. خلال فترة الـ ٤٠ عاما الماضية، انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة إلى النصف، وخلال نفس فترة الـ ٤٠ عاما، شهدنا خسارة سنوية من الأراضي الزراعية يماثل حجمها مساحة بلجيكا. خلال الـ ٤٠ عاما الماضية، انخفضت بعض المصادر الرئيسية للمياه العذبة التي تحتوي على البروتين بنسبة ٧٥ في المائة.

اعتمدنا اليوم ١٧ هدافا من أهداف التنمية المستدامة، منها ١٣ هدفا تتناول تغير المناخ. ومع ذلك، فإن البرنامج الجديد يترك عددا من المسائل الأخرى من دون حل. لذلك لا يزال

يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل على الطريق المفضي إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر. وبناء على ذلك، نقول بأنه يتعين علينا قطع طريق طويل، بينما الوقت المتاح لنا قصير جدا، وهو بعيد كل البعد عن فترة الـ ٤٠ يوما المتبقية لدينا. وفي غضون بضعة أيام، لن يكون لدينا سوى ٤٠ يوما لكي نتوصل إلى اتفاق في باريس. كثيرا ما يستشهد الناس بمَثَل من شرق أفريقيا مفاده، إننا لم نرث الأرض من أجدادنا لنفعل بها ما نريد، بل اقترضناها من أولادنا. ولكننا إذ نأخذ في الاعتبار المساهمات المقررة وطنيا والهادفة في مؤتمر باريس حتى الآن، وإذا لم نثب إلى رشدنا، سندمر ميراث أولادنا ونهدره.

من الواضح أننا اعتمدنا أهدافا للتنمية المستدامة في مجالات أخرى تبعث على الاعجاب. وإذا لم تتحقق الأهداف المناخية، فإن عواقب هذا الفشل ستجعل كل أهداف التنمية المستدامة الأخرى عديمة الأمل. وإذا لم ننجح في باريس في التوصل إلى اتفاق، وإذا بلغنا مستويات غير مقبولة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإذا واصلنا زيادة الآثار الضارة التي نتسبب بها، عندها فإن أفكار إنتاج الأغذية الزراعية المستدامة والإدارة المستدامة للمياه ستظل مجرد أحلام. وليس من الصعوبة الشديدة أن نفهم أنه إذا واصلنا تقليص مساحة الأراضي الزراعية، سنعمل أيضا على تخفيض كمية المواد الغذائية التي يمكن انتهاجها. وإذا واصلنا تخفيض التوزيع الطبيعي للمياه، المعروف بالدورة الهيدرولوجية، عندها ستصبح الكوارث الطبيعية أكثر تواترا وضررا. وإذا استمر المعدل الحالي لتحمض مياه البحار والمحيطات، سوف يعرض للخطر مصدرا للمواد الغذائية الأساسية لما يزيد على مليار نسمة.

ما هي النتائج التي سيسفر عنها ذلك السيناريو؟ إنها بدلا من أن تعمل على تخفيض الفقر، ستعمل على زيادته. سوف تنطوي أيضا على زيادة درجة الإجحاف الاجتماعي. ونتيجة لذلك، سوف تزداد التوترات الاجتماعية التي لن تؤدي إلى الحكم الرشيد، والأمن والسلام، بل في الواقع، أن هذا السيناريو سيجعل تحقيقها مستحيلا. وفي نهاية المطاف، سيؤدي ذلك إلى حروب وهجرة جماعية على نطاق أكبر بكثير مما نشهده حاليا.

قال قداسة البابا فرانسيس هذا الصباح وفي هذه القاعة بالذات ما يلي:

”لا يجوز] [للإنسان [إساءة استعمال]الخليقة[، ناهيك عن تدميرها.“ (A/70/PV.3، الصفحة ٤).

واسترسل أيضا في الاقتباس من كلمات سلفه، البابا يوحنا بولس السادس، التي نطق بها في هذه القاعة قبل ٥٠ عاما: ”الخطر الحقيقي يكمن في الإنسان“(A/PV.1347، الفقرة). لقد وقفنا جميعا نصفق تحية للبابا فرانسيس على كلماته. ووقفنا نصفق تحية لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

قبل عام، وفي مؤتمر قمة المناخ الذي انعقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقفنا جميعا نصفق بعد أن استمعنا إلى كلمات كاثي جينتل – كيخينر، التي حضرت من جزر مارشال وطلبت منا جميعا الاتفاق، في أقرب وقت ممكن، على الأهداف المناخية، لأنه إن لم نفعل ذلك، فإنها ستضُطر مع المواطنين في بلدها إلى مغادرة جزر مارشال. وإذا كان الحماس في تلك اللحظة أو اليوم حماسا صادقا، وإذا كان التصفيق آنذاك والآن ليس وليد لحظته فقط، إذن أود أن أطلب من جميع الدول الأعضاء إعادة النظر في مواقفها قبل انعقاد المؤتمر في باريس. أرجوكم أن تتأملوا في ما يمكن أن نخسره إذا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق ملموس في نهاية السنة في باريس. إذ لا تتاح لنا حتى مدة ٤٠ يوما لمرتين من أجل إبرام اتفاق يؤثر بشكل كبير على مستقبل أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية هنغاريا على بيانه.

اصطُحب السيد يانوس آدير، رئيس جمهورية هنغاريا من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية منغوليا.

اصطُحب السيد إلبِغدورج تساخيا، رئيس جمهورية منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس إلبغدورج (تكلم بالإنكليزية): في فجر القرن الجديد تبنينا الأهداف الإنمائية للألفية، ومنذ ذلك الحين ما برحنا نعمل على تنفيذها. وقد حققنا العديد من الأهداف، لكننا أخفقنا في تحقيق أهداف أخرى. ولكن بوجه العموم، اجتاز المجتمع العالمي الاختبار. فقد تعلمنا جميعا الدروس وخطونا خطوات واسعة.

هذه المرة، أصدر المجتمع الدولي وثيقة تاريخية تجسدت في القرار ١/٧٠. فقد وافقت أسرة الأمم المتحدة برمتها على خارطة الطريق التي تقود إلى التنمية المستدامة. إن البشرية لديها حقا خطة عمل عالمية طموحة للسنوات الـ ١٥ المقبلة. لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية هذا الاتفاق العالمي الذي تم التوصل إليه بالاجماع. لقد اتفقنا على الأهداف العاجلة، بشأن طائفة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمقتضيات البيئية. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري العميق لجميع الذين مكنوا من إبرام ذلك الاتفاق. وأشكر الدول الأعضاء على عملها الدؤوب، وسهرها الليالي والتزامها الراسخ. فقد أخذت على عاتقها تحمل مسؤوليات كبيرة جدا لوضع خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠ من أجل البشرية.

والآن، تقع المسؤولية على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، للتأكد من تنفيذها بالكامل.

ويظل التزام منغوليا بالتعاون الدولي قويا. إن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيعتمد أساسا على تنشيط الشراكة العالمية وعلى المشاركة الفعالة من جانب الحكومات، فضلا عن قدرة المجتمع المدني والقطاع الخاص على التكيف والتآزر.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، ولكن في الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع العالمي ألا ينسى أن هناك العديد من البلدان التي لا تزال بحاجة إلى المساعدة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية.

وهناك شيء واحد مؤكد: يجب على كل دولة قومية أن تعمل دوما جاهدة من أجل تطبيق الحوكمة الرشيدة والسيادة الصارمة للقانون واتباع سياسات سليمة في مجال حقوق الإنسان. ومن أجل وضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ، نحن بحاجة إلى وجود آلية وسياسات منفتحة وقوية وشاملة للجميع، على النحو المبين في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ويجب أن يكون لدينا مؤسسات وأنظمة موثوقة للتنفيذ والرصد والمساءلة.

إن تحقيق العدالة والإنصاف هما موضوع الساعة. ويجب على كل دولة وحكومة الإسهام بنشاط في تحقيق الصالح العالمي بقدراتها الذاتية ومسؤولياتها المتباينة. يجب أيضا التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام في باريس.

ونحن بحاجة إلى تعبئة كامل إمكاناتنا من أجل تحقيق الغرض الرئيسي من إنشاء الأمم المتحدة، ألا وهو، تعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع.

وأعتقد أن الأمم المتحدة ستظل في القرن الحادي والعشرين في صميم إنسانيتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس منغوليا على بيانه.

اصطُحب السيد تساخيا البقدوري، رئيس منغوليا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الجلالة دون فيليبي السادس، ملك مملكة إسبانيا.

اصطُحب صاحب الجلالة دون فيليبي السادس، ملك مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

الملك دون فيليبي السادس (تكلم بالإسبانية): يسعدني ويشرفني مرة أخرى أن أخاطب الأمم المتحدة بالنيابة عن إسبانيا. لقد حضر رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى هنا للإعراب عن الالتزام – باسم شعوبنا – بتحويل العالم في السنوات الـ ١٥ المقبلة وتخليصه من الفقر المدقع والجوع اللذين ما زالا يؤثران على قسم كبير من الجنس البشري. وسنحدث تغييرا للجميع وفي كل مكان. وهذا هو إيماننا والتزامنا.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، خطة التغيير التي اعتمدناها اليوم، هي ثمرة مفاوضات ندية. وتعبر عن أصوات الملايين من المواطنين الذين أخبرونا عما يتوقعونه منا. وقاموا بذلك بالنيابة عن جيل جديد من الأطفال الذين سيتمون سن الخامسة عشرة في عام ٢٠٣٠. ونحن هنا لنقطع وعدا رسميا لهؤلاء الأطفال بأن كل واحد منهم بلا استثناء سيتمكن من تنمية قدراته على نحو كامل دون عرقلة ناتجة عن التمييز.

ونقف أمامهم ونحن ملتزمون بإيجاد ثروة مستدامة بينما نعيد إلى الطبيعة ما سلبناه منها، لأننا مجرد ضيوف عليها ومديرين مؤقتين لها. ولذلك، من الضروري أن يتكلل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر المقبل بالنجاح، وأن يحقق نتائج ترقى إلى مستوى التحدي الذي نواجهه.

وقد علمنا قداسة البابا فرانسيس، والذي كان على مقربة شديدة منا اليوم، في رسالته العامة البابوية ”كن مُسبَّحاً“ أن الترابط التي يتميز به عصرنا يتطلب منا أن نفكر في الأمر كمشروع مشترك. إن التفكير في عالم واحد يتطلب منا العمل ككيان واحد.

ومن هذا المنطلق، اتخذنا بالفعل خطوات حاسمة تبعث فينا الأمل بفضل جدول أعمال الألفية الذي جرى إطلاقه قبل ١٥ عاما. غير أن التنمية ليست عملية موحدة ولم تكن كذلك قط. وتحقيقها ليس مضمونا. والحروب كتلك التي تجري في سوريا والكوارث الطبيعية مثل الزلزال الذي وقع في نيبال والأوبئة مثل فيروس إيبولا يمكن أن تقوض عقودا من التقدم الذي أحرزته البلدان النامية، وهي تتطلب تضامننا واهتمامنا المستمر.

وحتى في البلدان الأكثر تقدما، فقد كشفت تجربة الأزمات العالمية الأخيرة هشاشة العديد من الحالات التي كنا نعتقد أنها أكثر استقرارا. وقد نبهتنا، قبل كل شيء، إلى أنه ما من بلد محصن ضد مواطن الضعف نموذج النمو الذي يتعين علينا الآن إصلاحه وتحسينه، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مكامن قوته والقضاء على أوجه الإفراط فيه.

وسيتعين أن تقترن عولمة الشؤون المالية والتكنولوجيا والمعلومات بعولمة التضامن والمعرفة والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية.

وبالتالي، فإن الخطة التي تم اعتمادها اليوم هي خطة عالمية ونحن جميعا مسؤولون عن ضمان النجاح في إنجازها. وستساهم إسبانيا في تحقيق هذا الهدف. وسبق لبلدي أن أيد تأييدا قويا الأهداف الإنمائية للألفية من خلال صندوق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت مساهمتنا في الواقع أكبر إسهام يقدمه بلد بمفرده نحو تحقيق هذه الأهداف.

وفي الوقت الحاضر، نحن ملتزمون التزاما راسخا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتزامنا يتضح من خلال أعمالنا. فبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأنا أول صندوق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يعزز بالفعل مشاريع في أكثر من ١٧ بلدا.

كما تتماشى سياساتنا التعاونية مع خطة عام ٢٠٣٠، والمساعدة الإنمائية الرسمية هي أحد أركانها. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، نحن ملتزمون بهدف المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على أقل البلدان نموا. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى أن الكثير من الفقر والتهميش يحدث في البلدان المتوسطة الدخل. وبناء على ذلك، فسنواصل تكريس جزء من الاهتمام والموارد لها.

ومن الضروري تحقيق التنمية العادلة والتمتع الفعلي والحقيقي بالحقوق وتكافؤ الفرص بين الجميع. ويتطلب ذلك خلق فرص في مجال التعليم – ومن هنا تأتي أهمية العوامل الحفازة للمعرفة والابتكار والتكنولوجيا – وكذلك في مجال إيجاد وظائف، وبخاصة في صفوف الشباب، وهو مجال تراعيه إسبانيا بشدة.

ويجب علينا أيضا كفالة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وهي تستحق القيام بنفس أدوار الرجل في مكان العمل وفي ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية وفي المجتمع عامة.

إن فكرة أننا جميعا جزء من مجتمع عالمي يحكمه القانون ويهدف إلى الصالح العام قد طرحها بعض أفضل العقول الإسبانية في بداية العصر الحديث، بمن فيهم الأب فرانسيسكو دي فيتوريا، أحد مؤسسي القانون الدولي. وقبل ٧٠ سنة، عندما أنشئت المنظمة، اتخذ العالم خطوة جبارة نحو تحقيق ذلك الحلم.

خلال تلك الفترة، وكما هو الحال الآن، يتمثل الهدف الذي يوحدنا في تأسيس مجتمع من المواطنين واع بمسؤولياته تجاه جيرانه وكوكب الأرض الذي يسكنه. ونؤمن نحن شعب إسبانيا في القرن الحادي والعشرين بذلك الحلم، ونود أن نجعله حقيقة واقعة. تلك قناعتنا وذلك هو التزامنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جلالة دون فيليب السادس، ملك مملكة إسبانيا، على بيانه.

اصطحب جلالة دون فيليب السادس، ملك مملكة أسبانيا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري، إلى المنصة.

الرئيسة سوماروغا (تكلمت بالفرنسية): في إطار عملية فريدة من نوعها، أتت ١٩٣ دولة إلى هنا اليوم، واتفقت على خطة طموحة لتحقيق عالم مستدام. لكن لم تكن وحدها عند وضعها لتلك العملية. فقد قام المجتمع المدني الدولي والقطاع الخاص، والعلماء فضلا عن خبراء الأمم المتحدة جميعا بدور نشط. وأجريت مشاورات في أكثر من ١٠٠ بلد، واشترك أكثر من ٧ ملايين شخص في الاستطلاع الذي أتاح لهم فرصة للتعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم. وبالتالي فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) هي خطة للشعوب، وضعتها الشعوب، لمصلحة الشعوب. وندرك جميعا بأن تلك الخطة ليست عصا سحرية ستقضي بكل بساطة على مشاكل

العالم. لكنني أعتقد جازمة بأن الخطة هي نهج واعد للغاية لحل العديد من المشاكل في العالم.

إن سويسرا ترى، بأن النقاط التالية قد أصبحت واضحة منذ بداية هذه العملية. حيث إننا لم نعد قادرين على الاستمرار في الرضا عن تعزيز التنمية في نصف الكرة الجنوبي، بينما يواصل العالم المتقدم عمله كالمعتاد. ولا يمكن أن نغفل مسألة البيئة، عندما نفكر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون احترام حقوق الإنسان وحماية سيادة القانون.

توجد الشعوب في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولن نكون قادرين على الوفاء بهذا التعهد الذي لطالما جرت الإشارة إليه، ما لم نتمسك بمبدأ عدم التخلي عن أحد، واهتمامنا بشكل خاص بالأكثر تهميشا وضعفا، ومواجهتنا للظلم المتزايد، بثقافة الإنصاف، ومحافظتنا على مواردنا الطبيعية، وما لم نقدم للشباب فرص عمل في المستقبل. وتبعا لذلك، تركز سويسرا جهودها على الأهداف التالية.

أولا، ركزنا على قضية المياه. التي تتجاوز مسألة الوصول إلى مرافق مياه الشرب والصرف الصحي. وبفضل الأهداف الإنمائية للألفية، اليوم يحصل أكثر من ضعف عدد السكان، أكثر من ٤,٢ بلايين شخص، على مياه الشرب التي يجري ضخها عبر الأنابيب.

ثانيا، دافعت سويسرا أيضا، بطريقة محددة، عن هدف طموح في مجال المساواة بين الجنسين. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، تم تحقيق المساواة بين الجنسين بنجاح، إلى حد كبير، بين معلمي المدارس الابتدائية. ويجب علينا الآن تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع نواحي المجتمع. وفي معظم البلدان، لا يزال راتب المرأة لا يمثل سوى ٦٠ إلى ٧٥ في المائة من متوسط راتب الرجل. وعلى الرغم من أن نسبة النساء الأعضاء في البرلمانات الوطنية قد تضاعف تقريبا خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، فإن المرأة لا تزال تمثل ٢٢ في المائة فقط من جميع أعضاء البرلمانات في العالم.

ثالثا، إلتزمت سويسرا أيضا بهدف تعزيز مجتمعات شاملة مكرسة بالكامل للسلام، من أجل تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة، واحترام حقوق الإنسان ومكافحة العنف والفساد.

رابعا، تعهدت سويسرا بتحقيق هدف محدد في مجال الرعاية الصحية يعالج الأمراض غير المعدية، والأمراض المنقولة جنسيا، والصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بها. إن الأمراض غير المعدية مسؤولة عن أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الوفيات، وتلك ظاهرة موجودة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خصوصا، رغم أنه يمكن الوقاية من جزء كبير من الأمراض غير المعدية.

يجب تنفيذ تلك الأهداف. لهذا السبب، دافعنا بقوة عن استحداث آلية فعالة للمتابعة والاستعراض. ونؤمن إيمانا راسخا بأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، هو في وضع جيد للقيام بهذه المهمة.

في سويسرا لدينا نظام ديمقراطية مباشرة، مع حقوق واسعة النطاق تتعلق بتقرير المصير السياسي. واعتاد مجتمعنا ومواطنونا على أن يكون لهما رأي في العملية السياسية. وعلى مدى السنوات الـ ٢٠٠ الماضية، جرى أكثر من ثلث جميع الاستفتاءات التي تجري في جميع أنحاء العالم، في سويسرا. ولذلك، لم نجد صعوبة منذ البداية، في إدراج ممثلي المجتمع المدني لدينا، والقطاع الخاص والمجالين العلمي والسياسي، في عملية تحديد أولوياتنا فيما يخص الخطة. وعند تنفيذنا للخطة، سنمضي قدما على نفس النهج: وبينما ستُترك للسياسيين مسؤولية توجيه العملية، سيتم إعطاء الفرصة للمواطنين لإسماع صوتهم.

كما نعلم جميعا، يتمثل أحد أكبر التحديات في هذا العصر المعولم، في إقامة علاقة أوثق وفي بلوغ قدر أكبر من الثقة بين المواطنين والمجال السياسي ومؤسساته. ولهذا السبب، إكتست عملية المشاركة في وضع الخطة كل تلك الأهمية. والآن، فلنذهب للعمل معا، لما فيه الصالح العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على بيانها.

اصطحبت السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية هندوراس

اصطحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألفارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى المنصة.

الرئيس هيرنانديث ألفارادو (تكلم بالإسبانية): لقد جاءت هندوراس إلى الجمعية العامة اليوم لتعبر عن إرادتها السياسية وعن جهودها المبذولة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وقبل عام واحد في هذه القاعة بالذات، تحدثت عن الحالة المأساوية للمهاجرين، وخاصة حالة الأطفال القصر غير المصحوبين، من المثلث الشمالي من أمريكا الوسطى القادمين إلى الولايات المتحدة (انظر A/69/PV.7). إنهم أناس تركوا أوطانهم جراء أعمال العنف والفقر المدقع، ونتيجة لتهريب المخدرات في الشمال وعمليات العصابات وانتشار الجريمة المنظمة الدولية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فقد اقترحت خطة تحالف من أجل الرخاء في المثلث الشمالي من أمريكا الوسطى، وتهدف إلى تحسين الأمن وتهيئة الفرص والتنمية الحقة على طريق الهجرة. والمبادرة المشتركة لحكومات غواتيمالا والسلفادور وهندوراس حظيت بترحيب الرئيس أوباما وإدارته وكثير من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ. وهناك اقتراح سخي قيد النظر في كونغرس الولايات المتحدة حالياً بدعم تلك الخطة من أجل تحقيق الرخاء في أمريكا الوسطى.

وفي مجالي السلامة العامة وتوفير فرص العمل أحرزنا تقدما حقيقياً. ويمكننا أيضاً بيان التحسينات الحقيقية التي أحرزناها في مجالي مكافحة الاتجار بالمخدرات وانعدام الأمن. ويتجلى ذلك بوضوح في انخفاض معدل جرائم القتل والجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات. وقد حققنا خفضاً كبيراً في الاتجار بالمخدرات في مختلف أنحاء بلدنا. ودمرنا البنى التحتية السرية، كمهابط الطائرات ومختبرات المخدرات. كما ضبطنا ولاحقنا العديد من تجار المخدرات. وقمنا بتسليم بارونات المخدرات الأقوياء إلى حكوماتهم وصادرنا مكاسبهم غير المشروعة. ولكن، لن يهدأ لنا بال قبل أن نستأصل ذلك البلاء الذي ألحق الكثير من الضرر بشعوبنا والمنطقة والبشرية جمعاء، ونجتثه من أراضينا تماماً.

وفيما يتعلق بتهيئة الفرص ومكافحة الفقر، وضعنا خطة أو برنامجاً أطلقنا عليه ”فيدا ميجور“، أو برنامج حياة أفضل، لتحسين الأحوال المعيشية لأفقر الفئات، وتتجلى فعالية ذلك البرنامج يوماً بعد يوم في هندوراس. ومن خلال برنامج فيدا ميجور والإطار القانوني لنظام الحماية الاجتماعية، الذي أقره مؤتمرنا الوطني مؤخراً، نعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات الدخل والتعليم والصحة ونوعية الحياة وإسكان الأسر، وخصوصاً في تهيئة فرص العمل المنتجة للنساء.

واليوم، فإننا ندرك أن تلك هي أنجع الطرق لتوجيه الموارد والبرامج لمكافحة الفقر. وكما توقعنا، كلما قل انتشار المخدرات ازداد الأمن، وازدادت التنمية، وتزايدت الفرص وتقلصت تدفقات الهجرة من هندوراس إلى بلدان أخرى. والأمر ليس مجرد بيان أدلت به هندوراس، بل هذا ما أكدته سلطات الهجرة في المكسيك والولايات المتحدة أيضاً. ولكن

بالرغم من تلك المكاسب، مازلنا نواجه تحديات. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد للحد من الفقر ووفيات الرضع والأمهات ومكافحة الأمراض، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وتشكل تلك التحديات ديناً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وأخلاقيا بالدرجة الأولى، لا يمكن تجاهله ولا يحتمل سداده التأخير. والتقدم الذي أحرزناه ونعلق عليه تلك الآمال الكبيرة لم يكن بالأمر السهل.

وإلى جانب مكافحة الاتجار بالمخدرات والفقر، لا بد لنا أيضا من معالجة الآثار الصعبة لتغير المناخ في هندوراس. فهندوراس واحدة من البلدان الثلاثة الأكثر هشاشة في العالم، كما يبين مؤشر المخاطر الذي أعدته منظمة تدعى German Watch. وأكرر: ثالث أكثر البلدان هشاشة في العالم. وتتضح تلك الهشاشة مع بداية ظاهرة النينيو. وللعام الثاني من الجفاف على التوالي، وهو الأسوأ من نوعه الذي سجل منذ منتصف القرن العشرين، تولدت مخاطر حرجة على الأمن الغذائي لشعب هندوراس وأوجدت حالة طوارئ وطنية حقيقية. وتشكل حالة الطوارئ تلك عقبة كبيرة في معركتنا ضد الفقر، كما أنها تزيد من مخاطر تفاقم عمليات الهجرة غير المرغوب فيها على نحو مأساوي.

ماذا تعني ظاهرة النينيو للتغير المناخي بالنسبة لهندوراس؟ لقد فُقِدت معظم محاصيلنا، وخاصة المحاصيل الغذائية. نحن نفقد ماشيتنا، والماء أصبح شحيحاً بدرجة متزايدة في كثير من المجتمعات. وغادرت هندوراس أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة في حالة عصيبة. وحكومتنا تساعد الأسر المتضررة بمواردنا الذاتية وبإسهامات المنظمات والحكومات الصديقة التي نرجو أن تكون سخية. وفي إطار جهد كبير، نعتزم تخصيص قرابة ثلث أراضينا، أو أكثر من ٣ ملايين هكتار، كمناطق محمية حرصاً على عافية كوكب الأرض وحفظاً لتراثنا البيئي. واليوم، ونتيجة لتغير المناخ، أدى وباء شديد من السوس الخادش للحاء الشجر إلى فقدان ١١٢ ٠٠٠ هكتار من غابات الصنوبر، ما يقرب من ٧ في المائة من مساحة الغابات الصنوبرية في البلاد. وبسبب ظاهرة النينيو، وتغير المناخ بشكل عام، يتعين علينا اليوم تغيير مصفوفتي الإنتاج والطاقة جذرياً، وذلك لحاجتنا إلى التنفيذ الفوري لمخططنا الرئيسي لإدارة المياه والتربة والغابات. ولا بد أن نفعل ذلك الآن، وليس في العام المقبل أو في غضون العقد القادم، بل الآن وعلى الفور.

من هذا المنبر، يمكن للمرء أن يرى الجمعية وأن يرى أننا جميعاً نبدو متشابهين. لكن، مع كل الاحترام الواجب، فمن زاوية تغير المناخ، لسنا جميعاً سواء من حيث أسباب تغير المناخ أو آثاره. اليوم، يبدو أن البلدان الأسوأ حالاً، والأكثر فقراً، والأشد تضرراً، هي من يدفع ثمن تغير المناخ. ولا يمكن القول إن الإنسانية أصبحت ناضجة إلا إذا قبلنا أن هناك مسؤوليات مشتركة ومتقاسمة، ولو أنها متباينة، في جيل تغير المناخ، لذلك، يجب أن يكون هناك تقاسم للمسؤوليات في إيجاد الحلول. وأولئك الذين ساهموا بالقسط الأكبر في التسبب في الأزمة ينبغي أن يسهموا بالقسط الأكبر لحلها. وعلينا أن نفعل ذلك معاً، بالطبع، لأننا جميعا ملاك هذا البيت المسمى بالأرض وسكانه، ولا يعتزم أحد منا الانتقال إلى أي مكان آخر.

وقد حان الوقت للاضطلاع بمسؤوليتنا المشتركة كضرورة أخلاقية وسياسية. في ظل هذا الاعتقاد الراسخ القائم على الاحترام، أدعو قادة العالم للعمل معا من أجل الحفاظ على هذه الأمة التي نسميها الأرض.

اصطُحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث الفارادو، رئيس جمهورية هندوراس، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي إلى المنصة.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة عشر عاما، وفي وضع مماثل لما يحدث اليوم، اعتمدنا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، الذي حشد، عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية، الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية الملحة التي واجهتنا في ذلك الوقت. وإجمالا، فقد أُحرز بعض التقدمفي تحقيق تلك الأهداف، بيد أنه كان بصفة عامة غير مرض وغير كاف. وأفضى تباين التقدم المحرز داخل البلدان وفيما بينها إلى اتّساع التفاوت وفي بعض الحالات إلى زيادة حدة الفقر.

وعليه، فإن تجمعنا في مؤتمر القمة هذا يؤكد استنتاجنا المشترك بأن المعركة ضد الفقر وعدم المساواة والإقصاء والاحترار العالمي، أبعد ما تكون عن النصر. بل هو أيضا تأكيد على عزمنا المشترك لتوسيع نطاق أعمالنا وشن حرب شاملة هدفها النهائي هو تحويل العالم الذي نعيش فيه اليوم. إن القول بأن خطتنا الانمائية لفترة الـ ١٥ سنة المقبلة هي خطة طموحة لا يصف تماما ضخامة الرؤية التحوّيلية التي وضعناها لأنفسنا.

وسيعتمد نجاح خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها اليوم (القرار ١/٧٠)، على عدة عوامل. ومن أهمها الإجراءات الملموسة التي ستتخذ على الصعيد الوطني لإدماج هذه الخطة الدولية في التشريعات المحلية. وعقب سلسلة من المشاورات القائمة على المشاركة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشركاء في التنمية، اعتمدنا في زمبابوي موقفا وطنيا بشأن الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين الخطة الجديدة وأولويات التنمية الوطنية لدينا. وذلك يرد في خطة زيمبابوي للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام التي تقوم على أربع ركائز – الأمن الغذائي والتغذية، الخدمات الاجتماعية والقضاء على الفقر، والمرافق والهياكل الأساسية، وأخيرا، الإضافة للقيمة وإثراء المواد الخام. وتُقر زمبابوي بأن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة. ولكن نظراً لمواردنا المحدودة، فإن هناك قيودا شديدة تحد من قدرتنا على تنفيذها كلها في نفس الوقت. ولذلك كان علينا حتما تحديد أولويات تنفيذها. ومع ذلك، أود أن أؤكد وأشدد على أن زمبابوي ملتزمة بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وبطبيعة الحال، سنقوم حال توفر الموارد بتعديل سلة الأهداف التي نعمل على تنفيذها في أي وقت من الأوقات.

وفي سياق تنفيذ بلدي للخطة الجديدة، فإن أولويتنا الرئيسية والتحدي الحاسم هو إعادة وضع الاقتصاد على مسار النمو المطرد. إن الإصلاحات التي نضطلع بها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات، سوف تتحقق إذا رفعت الجزاءات غير المبررة المفروضة على زمبابوي على مدى الـ ١٥ سنة الماضية. وبروح الخطة التحويلية التي نحن بصدد الانضمام إليها جميعا، ندعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للجزاءات. وإذا تحرر بلدي من قيود الجزاءات، فسيحصل على فرصة أفضل لتحقيق رؤيته الوطنية للنمو المستدام والشامل للجميع والتنمية التي تركز على الفرد والتحول الهيكلي والقضاء على الفقر. وأكرر: إرفعوا هذه الجزاءات. إنها تلحق الضرر ببلدنا.

وإذ نتعهد بأنه لن يتم إغفال أحد عن الركب عند شروعنا في هذه المسيرة الجماعية، فإن خطتنا هي حقا أداة للتمكين وآلية له. وفي زمبابوي، اعتمدنا وننفذ عدة برامج تهدف إلى تمكين شعبنا الذي كان محروما سابقا. وأحد العناصر الرئيسية في خطة التمكين لدينا هو برنامج الإصلاح الأراضي، الذي انتشل العديد من الأسر من براثن الفقر على عكس ما يقول منتقدوه. وانطلاقا من روح الخطة الجديدة، فنحن مصممون على عدم إغفال أحد. ولذلك، سنواصل تحسين وتكييف وبرامج التمكين لدينا بحيث تصل إلى جميع الفئات الضعيفة والمحرومة في البلد.

ومن الأهمية بمكان حشد الموارد المالية الكافية وإتاحتها إذا أريد لخطتنا الجديدة أن تنفذ بنجاح. التركيز على الموارد العامة المحلية بوصفه المصدر الرئيسي لتمويل خطة التنمية يتفق مع مبدأ أولوية الملكية الوطنية له. ومن أجل تحقيق المستويات المطلوبة من الموارد، لا بد من نمو الاقتصادات الوطنية. ولكي يتم تحقيق النمو، فإن بلداننا بحاجة إلى بيئة دولية داعمة ومتسقة، بالإضافة إلى وضع السياسات الداخلية المناسبة.

ولذا، لا ينبغي أن تقتصر هذه الخطة التحويلية على الصعيد الوطني فحسب، بل يجب أيضا أن تشمل الساحة الدولية حتى تتم معالجة المسائل المنهجية التي تعيق التنمية في بلداننا.

ويجب أن نعزز التعاون الدولي الذي يهدف إلى وقف نزيف الموارد الأفريقية الناجم عن التسعير الداخلي والتهرب من دفع الضرائب وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وينبغي لنا مضاعفة الجهود الرامية إلى الاتفاق على خطة الدوحة للتنمية، وأن نؤسس نظام تبادل تجاري عالمي شفاف ومنصف وشامل للجميع وغير إقصائي يقوم على قواعد ويمكن التنبؤ به. لقد طال أمد إصلاح مؤسسات بريتون وودز أكثر مما ينبغي. إن مسألة القدرة على تحمل الديون تستدعي إيجاد حل عاجل وواضح المعالم. فهذه ليست مسائل جديدة؛ فقد ظلت معنا لوقت أطول مما يجب. وهي تشكل جزءا كبيراً من حمل يتوجب علينا التخلص منه إن كان للخطة التحويلية الجديدة أن تحقق نجاحاً. ونأمل في اعتمادها أن يدرك الجميع ما يترتب عليها. ونأمل في أن نكون ملتزمين بذات القدر بالتخلص من العادات القديمة، وبالمساهمة في التبشير بالعصر المجيد المتوقع الذي تعد به خطتنا الجديدة.

ويتطلب نجاح خطتنا المزيد من التعاون والتضامن الدوليين لا القليل منهما. ولا ينبغي أن تضعف حقيقة توسيعنا من دائرة شراكاتنا من تلك الموجودة أصلاً أو من المسؤوليات المشتركة التي نتقاسمها بالفعل. في الواقع ينبغي أن تعززها. ولا تكمن عالمية هذه الخطة في أنها تنطبق علينا كلنا فحسب، بل في أنها ملك لنا جميعاً. أنها تبشر بعالم جديد شجاع، عالم جديد ينبغي أن نقوم ببنائه عن وعي، عالم جديد يدعو إلى خلق مواطن عالمي جديد. ويحدوني الأمل في أن نكون على قدر هذه المهمة التي التزمنا بها جماعياً وطواعية. إن نجاحنا، وعلى وجه الخصوص الوعد بالعالم الجديد الذي ينتظرنا، يتوقف على ذلك الالتزام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به.

اصطحب فخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.